

الجلسة السادسة

الأبحاث :

★ نظرة تنموية لسالة بيع
مشروعات القطاع العام المصري

٠٠١ إبراهيم العيسوي

التعقيب على البحث :

٠٠١ سلطان أبو على

نظرة تنموية لمسألة بيع مشروعات القطاع العام المصرى

٢٠١٠ إبراهيم العيسوى

تمهيد :

كان من المسلم به حتى وقت قريب فى الكتابات التنموية ، بل وفى السياسة العملية لمعظم دول العالم الثالث ، أن تدخل الدولة فى الاقتصاد وقيادتها لعملية التنمية أمر ضرورى للخروج من التخلف ووضع المقومات السليمة للتنمية . وكان من المسلم به أيضا أن انشاء قطاع عام يمثل أحد التغييرات الهيكلية اللازم أحداثها فى النظام المؤسسى للاقتصاد المراد تطويره ، بحسبان أنها توفر وسيلة جيدة لتدخل الدولة من أجل الاسراع بعملية التنمية والحفاظ على قوة دفع متجددة لها . ولكن مثل هذه المسلمات أخذت فى الاهتزاز وحاصرتها الشكوك فى السنوات القليلة الماضية بفعل عدد من العوامل التى من أهمها ما يلى :

(١) معاناة القطاع العام فى دول العالم الثالث من مشكلات عديدة قللت من كفاءته وفاعليته ، وجعلته عبئا على التنمية فى بعض الحالات بدلا من أن يكون عوناً لها .

(ب) تفاقم المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها معظم بلدان العالم الثالث ، وعلى رأسها مشكلات نقص التمويل وخدمة الديون الخارجية وتصور أن بيع القطاع العام يمكن أن يمثل مخرجا ملائما أو سهلا من هذه المشكلات .

(ج) تزايد النفوذ المالى والاقتصادى للقطاع الخاص فى معظم دول العالم الثالث وتمكنه من استعادة عدد من المواقع المهمة التى كان قد أقصى عنها فى مرحلة سابقة فى بعض هذه الدول وضغط هيئات المعونة الأجنبية والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل توسيع مجالات عمله وفتح المزيد من الأبواب أمامه وأمام الاستثمار الخاص الأجنبى فى هذه الدول ، وتشجيعه بشتى السبل بما فى ذلك بيع مشروعات القطاع العام له بعد نجاحها لاعفائه من مخاطر اقامة هذه المشروعات بنفسه .

(د) الموجه التي اجتاحت عددا من الدول الرأسمالية مؤخرا ، وهي موجة نقل ملكية الأصول الانتاجية ، بل وبعض المرافق العامة ، من نطاق الملكية العامة الى نطاق الملكية الخاصة (Privatization) . ويطلق بعض الكتاب العرب على هذه الموجة سياسة « التخصيص » أو « التخصيصية » . وهي ترجمة قد تثير في الذهن بعض الالتباس لارتباطها بمعان أخرى . وربما يكون الأصح هو أن نطلق عليها سياسة تحويل العام الى خاص أو بيع القطاع العام أو التأميم العكسي لابرار محتواها الحقيقي بشكل أوضح (١) .

(هـ) التطورات الحادثة مؤخرا في عدد من الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، ومن قبله الصين ، والتي انطوت على تغيير في النظرة الى القطاع العام وأسلوب ادارته ، كما انطوت على الاستعداد لتصفية مشروعات القطاع العام اذا ثبت فشلها وتحقيقها لخسائر مستمرة ، وكذلك السماح بالنشاط الاقتصادي الخاص (أو الفردي كما يفضلون أن يطلقوا عليه) في عدد من المجالات بعد أن كان ذلك محظورا أو مكروها يتم في أضيق نطاق ، وأيضا السماح باقامة مشروعات مشتركة مع الشركات الرأسمالية الكبرى في بعض الفروع الاقتصادية .

ويطبيعة الحال فقد كان للعوامل السابقة رد فعل ملموس في مصر . فقد دفعت هذه العوامل بقضية مصير القطاع العام والعلاقة بينه وبين القطاع الخاص الى مقدمة القضايا الاقتصادية التي يدور حولها جدل لم ينقطع منذ أوائل السبعينيات . وبينما عارض البعض سياسة بيع القطاع العام فقد تحمس البعض لها لدرجة المطالبة ببيع شركة قناة السويس التي كان تأميمها معركة من معارك النضال الوطني في الخمسينات . وواقع الأمر هو أن القطاع العام المصري لم يكن مجرد موضوع للجدل طوال تلك الفترة . بل أنه دخل دائرة السياسات العملية ، وتعرض (منذ اعلان الانفتاح الاقتصادي على وجه الخصوص) لاجراءات عديدة غيرت كثيرا من طبيعته ومن دوره في الحياة الاقتصادية ، ومن علاقته بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي ، كما أثرت كثيرا في وزنه النسبي في الاقتصاد المصري (مقاسا بنصيبه في الاستثمارات القومية أو بمدى اسهامه في توليد الدخل القومي مثلا) (٢) . ومع ذلك ، فقد ظل ملف القطاع العام المصري مفتوحا ، ولم يحسم الجدل نهائيا بشأن مصيره أو أسلوب اصلاحه ، وذلك نظرا للحساسية الشديدة للموضوع من الناحيتين الاجتماعية والسياسية . وقد تجدد الجدل ، والقلق أيضا ، حول مستقبل القطاع العام في مصر كرد فعل للعوامل السابقة ، وخصوصا مع تازم اوضاع المديونية الخارجية والتجاء الحكومة الى صندوق النقد الدولي طلبا للمعاونة بقروض جديدة منه ومن غيره من المؤسسات الدولية ، وكذلك

من خلال القيام بدوره المعهود . فى عملية اعادة جدولة الديون والمتأخرات المستحقة على مصر (٣) .

والواقع أن الموقف الرسمى بشأن بيع القطاع العام ورد الفعل الرسمى من الجدل الدائر حوله يثير شسباً غير قليل من الحيرة . فالباحث عن تأكيدات رسمية بشأن ضرورة بقاء القطاع العام ورفض بيعه سوف يجدها فى أقوال كبار المسئولين فى الدولة . والباحث عن اتجاهات مؤيدة لفكرة البيع بصورة أو أخرى سوف يجدها أيضا . وبين هذين الاتجاهين ستجد أيضا من يذهب الى رفض فكرة البيع ولكنه يسعى الى قتل فكرة القطاع العام ذاتها بتحويله بعد عدد من السنوات الى كيان ضئيل الحجم عديم التأثير . وفى الوقت نفسه فقد اتخذت اجراءات بيع لبعض وحدات القطاع العام فى قطاع الخدمات ، وثمة اتجاه للتوسع فى البيع فى قطاع الفنادق والخدمات الغذائية .

ففى خطاب افتتاحه للمؤتمر الرابع للمصريين العاملين بالخارج فى أغسطس ١٩٨٧ قال الرئيس محمد حسنى مبارك « فعندنا اللى بيخسر (من القطاع العام) حوالى ١١٪ . لكن مش معنى هذا نبيع القطاع العام ٠٠ ولن أسمح بالمساس به لأنه الضمانة الوحيدة لهذا الشعب الفقير » . وفى نفس الوقت رفض الرئيس أن يشتغل القطاع العام فى مجال المطاعم ، أو أن يعمل فى مجال الفنادق « حتى اللوكاندا مش عايزها قطاع عام » (٤) . وفى حديث لرئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف صدقى مع جريدة الأهرام فى أغسطس ١٩٨٧ ، قال سيادته : « القطاع العام قام ويقوم بدور رئيسى وفعال ومؤثر ولا داعى للقول بانه هناك تفكير فى تصفيته . وانما الموقف على العكس تماما . فكل التفكير يتركز فى طرق ووسائل دعم هذا القطاع وزيادة قدراته وازالة العوائق من أمامه » (٥) . وفى حديث آخر للدكتور عاطف صدقى مع مجلة المصور فى ابريل ١٩٨٨ رفض سيادته فكرة البيع وأكد أن « القطاع العام هو عنصر التوازن فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي لا يمكن أن نتخلى عنه » ، كما أنه رفض فكرة أن تقوم الدولة ببناء الشركات وبيعها ، ثم بناء شركات جديدة بالحصيلة وهكذا (أى فكرة ترويج المشروعات) بقوله « ليس دور الدولة أن تباع وتبنى » ، وذلك لأن الدولة فى رأيه « ليست مشروعا تجاريا ولا مشروعا صناعيا » (٦) .

ومن جهة أخرى ، تبنى الدكتور فؤاد سلطان وزير السياحة فكرة البيع وطرحها فى مقال على صفحات جريدة الأهرام فى أغسطس ١٩٨٨ ، فقد دعا سيادته الى « قيام القطاع العام بالتخلص من بعض وحداته الانتاجية

الناجحة بالبيع من خلال سوق الأوراق المالية ، « ويمكن أن يتم البيع من خلال طرح الأسهم فى سوق المال المصرى والعربى والأجنبى » ، وبذلك تتم تعبئة المدخرات المتزايدة التى لا تجد سبيلا لتوظيفها نظرا لغياب « طبقة مروجى المشروعات » ، حيث يقوم القطاع العام بوظيفة هذه الطبقة عن طريق انشاء الشركات وبيعها ثم اعادة انشاء وغيرها وبيعه ، وهلم جرا (وهى الفكرة التى رفضها رئيس مجلس الوزراء) ، كذلك تضمنت دعوة الوزير أن تحصل شركات القطاع العام على التسهيل اللازم لها « بالاتجاه الى السوق » ، وذلك « من خلال طرح أسهم وسندات تسمح بالامتزاج التدريجى بين القطاع العام والخاص » . كما أكد الوزير على أن هذه هى السياسة التى يحاول اتباعها فى وزارة السياحة (٧) .

ومن جهة ثالثة ، فقد عبر المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة عن توجه مختلف . فقد قال سيادته « ان تفكيرنا فى التغيير لم يأخذ شكل بيع القطاع العام . ولكن (أخذ شكل) توسيع القطاع الخاص . فاذا كانت نسبة القطاع العام الى اجمالى النشاط ٧٠٪ و ٣٠٪ للقطاع الخاص ، فاننا نهدف الى الوصول الى عكس النسبة ولكن ليس عن طريق انتقاص ما هو موجود وقائم بالقطاع العام ، ولكن عن طريق زيادة القطاع الخاص » . ومن سمات التغيير الذى يتحدث عنه الوزير أيضا أن يكون للقطاع الخاص « كامل الحرية والأولية فى الدخول فى النشاط الصناعى . فاذا تخلف القطاع الخاص عن الدخول فى بعض المشروعات الصناعية وكانت تلك المشروعات لها طبيعة استراتيجية هامة ، فان القطاع العام يدخل (حينئذ) فى هذه المشروعات » . وهذا على حد قول الوزير « تحول كبير فى التفكير وعكس ما كان يحدث - فقد كان القطاع العام له الأولوية ويترك للقطاع الخاص مالا يريد القطاع العام الدخول فيه » . والفكرة هى الاحتفاظ بالقطاع العام « كبنية أساسية ، لأنه بدون القطاع العام لن ينمو القطاع الخاص » (٨) ومؤدى هذه السياسة هو تصفية القطاع العام ، ليس بصفة فورية من خلال البيع ، ولكن بعد فترة يتم خلالها خفض نموه كثيرا عن معدل نمو القطاع الخاص ، بحيث يصبح الوزن الأساسى للقطاع الخاص ويتحول القطاع العام الى قزم صغير لا يملك القدرة على قيادة التنمية ، والى خادم للقطاع الخاص يوفر له البنية الأساسية اللازمة لنموه ، وكاحتياطى له يقوم بالمهام التى لا تروق له أو يعجز عن اقامتها .

يتبين مما سبق ان أن مصير القطاع العام ، ومسألة بيعه على وجه التحديد ، موضع خلاف شديد داخل الدوائر الرسمية لصنع القرار ، بالإضافة الى كونه موضع جدل على المستوى الفكرى والسياسى العام ،

وفى هذه الظروف ، يصبح من واجب الباحثين العلميين المساعدة فى جعل الجدل الدائر حول مصير القطاع العام جدلا علميا مستنيرا يبنى على الوقائع والحقائق لا على العقائد والافكار المسبقة ، ويستهدى بنتائج البحوث العلمية بدلا من تركه يندفع بقوة التعصب المذهبى والجمود الفكرى ، ويأخذ كل الاعتبارات المحيطة بالموضوع فى الحسبان ، ولا يجتزئ منها حسب الهوى والغرض . ففضية القطاع العام وبقائه أو تصفيته ليست موضوعا اقتصاديا محضا . والى جانب الاعتبارات الاقتصادية ، ودون التهوين من شأنها ، ثمة اعتبارات سياسية واجتماعية ذات أهمية خاصة من منظور التنمية ، ومن ثم يتعين عدم تجاهلها فى بلد يسعى الى التنمية .

من هذا المنطلق جاءت فكرة اعداد هذه الورقة وبهذه الروح بدأت فى كتابتها وقد رأيت أن التسلسل المنطقى للأفكار يحتم البدء بمراجعة الأسباب والمبررات التى درجنا على الاستناد اليها فى القول بضرورة القطاع العام فى بلدان العالم الثالث . وذلك للتيقن مما اذا كانت هذه الاسباب والمبررات لازالت صحيحة فى ضوء التغييرات التى طرأت على مفهوم التنمية فى العقدين الاخيرين . وبعد ذلك تناقش الورقة فكرة بيع وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص ، والاسباب الكامنة وراءها والنتائج التى يمكن أن تترتب عليها ، ومدى الحاجة الى هذا الاسلوب كعلاج لمشكلات القطاع العام . وسوف نختم البحث بالنظر فى المشكلات التى يعانى منها القطاع العام فى مصر وتؤدى الى انخفاض مساهمته فى التنمية واقتراح عدد من المحاور الاساسية التى يمكن أن تدور حولها جهود اصلاح القطاع العام قبل الالتجاء الى بيعه أو كبديل لهذه السياسة .

أولا : مبررات وجود القطاع العام فى ضوء التغييرات الحديثة فى مفهوم التنمية :

ربما يكون من المفيد ابتداءً أن نذكر أنفسنا بأن الدولة كان لها دور هام فى التطور الاقتصادى للبلدان الرأسمالية المتقدمة منذ المراحل المبكرة للرأسمالية فيها . فبرغم أن الفلسفة العامة كانت هى فلسفة الحرية الاقتصادية (دعه يعمل ، دعه يمر) ، الا أن الدولة قامت بدور هام فى الاسراع بمعدلات التراكم الرأسمالى . واختصار مرحلة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية . وقد استخدمت فى سبيل هذه الغايات وسائل عديدة منها اضطلاع الدولة بمهمة غزو مناطق ودول أخرى واستعمارها واستنزاف مواردها ، وتحويلها لدعم النمو الرأسمالى فى الدولة المستعمرة . ومنها استخدام النشاط العسكرى للدولة كوسيلة لتحقيق التراكم الرأسمالى

وكمجال أو موضع له فى نفس الوقت . ومنها قيام الدولة بتطوير البنية الأساسية اللازمة لتوفير بيئة مواتية للنمو الرأسمالى حتى من خلال القروض العامة . ومنها تطوير السياسات النقدية والمالية ودعم المنتجين المحليين بأقامة أسوار الحماية الجمركية حولهم (٩) .

ومن الطريف فى هذا الشأن ما ورد فى خطاب للرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت فى سنة ١٦٢٢ . فقد قال : « كان المذهب الأمريكى لفترة ما ينادى بان الحكومة لا ينبغي أن تتدخل فى الاعمال منافسه للمشروعات الخاصة . وفى الوقت نفسه كان من بين المطالب التقليديه لدوائر الاعمال ، خصوصا فى عهد الحكم الجمهورى ، ان تضع الدولة تحت تصرف الافراد حل انواع المعونه الحكوميه . فالرجل الذى كان يقول لك انه لا يريد ان يرى الحكومة تتدخل فى الاعمال . . كان أول من يذهب الى واشنطن مطالباً الحكومة باصدار تعريفه جمركية تحمى منتجاته ، (١٠) .

وهو موقف يمكن ان تجد مواقف مشابهة له فى العديد من بلدان العالم الثالث ، فى هذه البلدان ينادى رجال الاعمال بترك الامور الاقتصادية لعوى العرض والطلب ، وبابتعاد الدولة عن التدخل فى ادارة الاقتصاد ، ولحهم سرعان ما يهرعون الى الدولة طلباً لنجدها وتدخلها اذا ما ادت هذه العوى الى خسارة مشروعاتهم أو تخفيض معدل الربح على أعمالهم ، او الى عرو المنتجات الأجنبية للسوق المحلية وعدم قدرتهم على مواجهتها ، او اذا تورطوا فى الديون للبنوك وعجزوا عن سدادها . وفى الغالب أن المسألة لا تنصب على تدخل الدولة فى حد ذاته ، وانما تنصب على نوعية ذلك التدخل . فاذا كان فى صالح القطاع الخاص فلا اعتراض عليه . اما اذا كان فيه مساس بمصالح القطاع الخاص حتى وان خدم مصلحة عامة ، فهنا تقار الاعتراضات العديدة ويبرز مطلب الحرية الاقتصادية . فرجال الأعمال قد يعترضون على دعم المستهلك الفقير ، ولكنهم أول المتمسكين بدعم القروض التى يحصلون عليها وبدعم ثمن شراء الأراضى وغير ذلك من ممتلكات الدولة، وبدعم دخولهم ممثلاً فيما تتنازل عنه الدولة من ضرائب ورسوم الاصل فيها هو خضوعهم لها .

ومن المعروف أن تدخل الدولة وظهور القطاع العام وممارسته لنشاطه على نطاق أوسع فى البلدان الرأسمالية المتقدمة قد ارتبط بالكساد الكبير الذى شهده العالم الرأسمالى من ١٩٢٩ حتى ١٩٢٣ ، وتصاعد قوة أنصار تدخل الدولة استناداً الى الأفكار التى طرحها كينز فى « النظرية العامة للتوظيف

والغائدة والنقود . وعموما فقد ارتبطت نشأة القطاع العام فى الدول الرأسمالية المتقدمة بفترات شهدت أحد أمرين : أزمة اقتصادية طاحنة أو أزمة سياسية حادة (١١) . ومن أبرز الأزمات الاقتصادية الكساد العظيم الذى شهدت سنواته تدخل الدولة بإقامة المشروعات العامة وبشراء المشروعات المفلسة أو المهدة بالافلاس وتنشيطها (ثم اعادة بيعها فى بعض الأحيان) . أما ارتباط قيام القطاع العام بأزمات سياسية حادة فيقصد به تلك الحالات التى أشدت فيها الصراع الطبقي وتمكنت فيها الطبقة العاملة والطبقات الشعبية بوجه عام من فرض سياسة تأميم المشروعات الخاصة ، سواء كوسيلة للانتقاذ الاقتصادى أو كأجراء انتقامى من بعض الرأسماليين الذين اقترفوا جرائم سياسية مثل التعاون مع النازى أثناء الحرب العالمية الثانية .

وبطبيعته الحال فان قيام قطاع عام او قطاع رأسمالية دولة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يعنى تغييرا جذريا فى طبيعة النظام . فطبيعته القطاع العام تتوقف على طبيعة السلطه السياسيه فى الدولة : من يمارسها ولمصلحه من ؟ ومدار الامر هو : من يحكم من ؟ وبالتالى من الخطأ تفسير ظهور القطاع العام فى بلد رأسمالى على أنه دليل توجه الى الاشتراكية . ولو كان الأمر كذلك لكان نابليون ومترنخ هما مؤسسا الاشتراكية ، على حد قول انجلز فى « الرد على دوهرنج » (حيث قام كل منهما باحتكار التبغ) . ولو كان الأمر كذلك ، لكان محمد على امام الاشتراكيين العرب ، لأنه احتكر ملكية الأرض الزراعيه وأقامت الدولة فى عهده الكثير من الصناعات وسيطرت على قسط كبير من التجارة الخارجيه . وينفس المقياس عندما تتخلى البلدان الرأسمالية المتقدمة عن القطاع العام ببيعه للقطاع الخاص ، فلا يجب أن يفسر ذلك بأنه نكوض عن الاشتراكية ، أو أنه تصريح للدول النامية التى تعلن شعارات اشتراكية أو تتبنى فلسفة اشتراكية بالتنصل من هذه الشعارات والخروج عن هذه الفلسفة .

فالبلدان الرأسمالية المتقدمة لم تعلن التخلي عن الرأسمالية ولا تبني الاشتراكية أصلا حتى يعد تخلصها من القطاع العام دليل تغيير جوهرى فى طبيعة النظام الاجتماعيه / السياسى ، أو قرينة على عدم جدوى تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية من خلال القطاع العام . والراجع أن قيام قطاع عام أو التخلص منه فى الدول الرأسمالية المتقدمة مرتبط بأسباب براجماتية أكثر من ارتباطه بأسباب فلسفية أو مبدئية ، كنجاوز أزمة سياسية أو اقتصادية . ولن يكون من المستغرب اذا عادت بعض الدول الرأسمالية التى تباع قطاعها العام وجانباً من مراقفها العامة كسبيل للخروج من أزمته الراهنة الى اعادة

شراء أو تأسيس بعض المشروعات والمرافق العامة وتوسيع قطاع رأسمالية الدولة بها للخروج من أزمة أخرى في المستقبل .

ان من المهم ادراك ان ما يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة او حتى في الدول الاشتراكية لا يجب ان يحتج به على الدول الساعية للتنمية في العالم الثالث أو ان يتخذ ذريعة لتعديل سياساتها التنموية . نعم ، من الوارد ومن الممكن أن نستفيد من خبرات غيرنا ونتعظ من أخطائهم . ولكن ذلك كله مشروط بأمر أساسي ، وهو : ألا يغيب عن الأذهان أن ظروفهم مختلفة عن ظروفنا ، وأن مرحلة التطور التي يمرون بها مختلفة عن المرحلة التي نمر بها . وبالتالي فقد لا يكون امرا شاذا ان نتمسك بما يتخلون هم عنه ، أو ان نتخلى عما يريدون هم التمسك به . وفي كل الأحوال ، فليس هناك ما يلزم الدول النامية بالمسير في نفس الطريق الذي سارت فيه الدول المتقدمة ، رأسمالية كانت أو اشتراكية . وعلى كل دولة أن تختار طريق التنمية الذي يستجيب للمتطلبات الأساسية لشعبها ، ويقرر على اخراج طاقاته عنى الغطاء والابتكار من مكامنها .

لذلك فان السؤال الهام الذي يتعين طرحه الآن هو : اذا كان هناك تسليم في السابق بأن القطاع العام ضروري للتنمية الاقتصادية الفعالة والسريعة ، فهل زالت الأسباب التي كانت تدعو الى النظر الى القطاع العام كضرورة تنمية ؟ ويرتبط بذلك سؤال آخر وهو : هل أضعفت التطورات الحديثة في مفهوم التنمية المبررات المعروفة بشأن قيام قطاع عام في دول العالم الثالث أم اضافت اليها مزيدا من القوة والحجية وأخيرا ، يمكن طرح سؤال اضافي حول آفاق المستقبل ، وما اذا كانت - بما تحمله من امكانيات وتحديات - تدعو الى تقوية القطاع وتوسيعه أم الى اضعافه وتقليصه ؟

ولما كان المجال لا يتسع للخوض في التطورات الحديثة في مفهوم التنمية فحسبنا أن نذكر أن امعان النظر في خبرة التنمية في العقود الثلاثة الاخيرة - بانجازاتها واخفاقاتها - قد أسفر عن عدد من النتائج الهامة ذات الصلة بموضوع هذه الورقة (١٢) . ومن أهم هذه النتائج ما يلي :

(١) ان مفهوم التنمية يجب أن يتسع كثيرا ليشمل ما هو أكثر من النمو وعدالة التوزيع ، ومن الضروري النظر الى التنمية على أنها عملية انهاض حضارى شامل ، وعلى أنها عملية تحرير انساني للمفرد والمجتمع على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وفي هذا التصور تحتل عملية

النحرر من التبعية مكان الصدارة بحسبان أن التبعية هي جوهر التخلف ، وبالنظر الى ما يفرضه التقسيم الراهن للعمل على الصعيد الدولى من استغلال موارد بلدان العالم الثالث ، وقيود على امكانيات التنمية المستقلة لها .

(ب) تزايد الادراك كثيرا بأهمية المعوقات السياسية والتعاوية والاجتماعية للخروج من التخلف وارساء دعائم التنمية ، وذلك بالقياس الى الترحيز فى السابق على تدفق الاموال والتراحم الرأسمالى أو العوامل الاقتصادية بشكل عام . ومن تم تزايد الاهتمام الفكرى بقضايا التغيرات فى الهياكل الانتاجية . كذلك ازداد الاهتمام بقضية طبيعة السلطة السياسية الواجب توافرها لاحداث تلك التغيرات ، **والآليات والأدوات** التى تمكن من هذه السلطة من احداثها .

(ج) ان اهداف العدالة التوزيعية واشباع الحاجات الاساسية والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل كافية لم تنل فى السابق ما تستحقه من اهتمام . ومن ثم فقد حظيت بنصيب وافر من البحوث والدراسات وظهرت ضمن اهداف العديد من المؤسسات القطرية والدولية . وتبلور اقتناع قوى بانه لا يمكن ان نرحدون الى القوى التلقائية فى تحقيق مثل هذه الاهداف التنموية ، أو افتراض انها ستتحقق عندما (أو بعدما) يتحقق النمو فى متوسط الدخل الفردى . واصبح من الواضح أن تحقيق هذه الاهداف يتطلب تدخلا واعيا من جانب الدولة ، وادراجا لهذه الاهداف على نحو صريح فى السياسات والخطط ، وابتداء من السياسات والخطط الخاصة بالاستثمار والانتاج (ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟) هذا فضلا عن بروز الحاجة الى **آليات وأدوات** خاصة لتنفيذ هذه الاهداف ومتابعة تنفيذها .

(د) ان التنمية المستقلة تحتاج الى وقت ليس بالقصير لانجازها وهى اذا كانت تبدأ بالضرورة بفك الارتباط مع النظام الرأسمالى العالمى ، فانها تحتاج الى جهود متواصلة بعد ذلك لبناء الأساس المادى والهياكل الاقتصادية والسياسية والأطر المؤسسية المواتية ، ولدعم القدرة التكنولوجية المحلية ، ولإقامة البنيان الصناعى المتكامل اللذان يساعدان على اطراد التنمية بالقوى الذاتية . وهذه المسائل تتطلب - بعد توافر السلطة السياسية الوطنية ذات الارادة القوية والعزم الصادق - اقامة تنظيم اجتماعى لا محل غيه لاحتكار الثروة والسلطة من جانب فئة قليلة ولا مجال فيه للفوضى الاقتصادية ولا للأسراف والهدر فى استخدام الموارد . وأساس التنظيم الاجتماعى المطلوب هو المشاركة الواسعة النطاق فى الثروة والسلطة والسيطرة على

الفائض الاقتصادي ، والانتضباط المالى والاقتصادى ، والاقتصاد الشديد فى استخدام الموارد ، والامسناك بذلك القدر من مفاتيح الاقتصاد الذى يلزم للتحكم فى تخصيص الموارد وتوجيهها فى المسار الملائم لتحقيق اهداف التنمية المستقلة . ومثل هذا التنظيم يحتاج الى ما هو أكثر من السوق كاليات وادوات لتحقيق الغايات السابق ذكرها .

(هـ) يؤكد الفكر التنموى الحديث على أهمية التعاون فيما بين بلدان العالم الثالث كسبيل من سبل تحقيق التنمية المستقلة . وذلك عن طريقين . اولهما : تقوية المركز التفاوضى لهذه البلدان فى الساحة الدوليه ، ودعم مواقفها فى مواجهة الدول الراسمالية المتقدمة والمؤسسات المائليه الدولية . وزيادة ضغوطها من أجل تحسين الاطار الدولى للتنمية . وثانيهما : تحقيق الاعتماد الجماعى على الذات ، ليس فقط بتوسيع نطاق المبادلات التجارية ، ولكن أيضا باعادة تقسيم العمل فيما بينها والدخول فى مشروعات للانتاج الزراعى والصناعى والعسكرى المشترك وتجميع الجهود القطرية وحشدتها من أجل تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للعالم الثالث . وبطبيعة الحال فإن هذا التعاون بين بلدان العالم الثالث لن ينشأ تلقائيا ، بل هو يحتاج الى ارادة سياسية والى آليات وادوات ومؤسسات تعمل على تحقيقه .

والرأى عندى أن التطورات الحديثة فى مفهوم التنمية قد اعطت قوة اضافية لأسباب ومبررات التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الدولة بأساليب شتى ، فى مقدمتها إقامة قطاع عام كبير وقوى ومؤثر فى دول العالم الثالث . ونبين ذلك فيما يتعلق بالتدخل من خلال القطاع العام على النحو التالى :

١ - أن وجود قطاع عام أمر ضرورى لقيادة التنمية وتوجيهها فى المسارات التى تكفل بناء قواعد متينة للنهضة الزراعية والصناعية والاجتماعية المستقلة على المدى الطويل . وليس هناك ما يدعو للاطمئنان اذا ما ترك الأمر للمباداة الفردية والمشروع الخاص بأن يقوم ببناء اقتصادى متكامل يوفر القدرة للاقتصاد القومى على النمو المتواصل بقواه الذاتية . وها هي تجربة القطاع الخاص فى مصر فى الخمسة عشر سنة التى مضت منذ اعلان سياسة الانفتاح تشير الى عجز القطاع الخاص عن ارتياد المجالات الصناعية الأساسية ، بل وعزوفه بصفة عامة عن إقامة مشروعات صناعية وزراعية ذات شأن فى دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المضرى وتخفيض درجة اعتماده على الخارج والوفاء بالحاجات الأساسية للأغلبية محدودة الدخل . ان

جانبا من النكبة التي أصابت الاقتصاد المصرى مؤخرا انما يرجع الى اقبال القطاع الخاص - بعد ما فتحت الأبواب أمامه - على الأنشطة التجارية والخدمية التي تخدم فى المقام الأول الفئات ذات الدخل المتوسطة والكبيرة فى المجتمع ، وكذلك انخراط هذا القطاع فى الأنشطة الطفيلية التي أثرى منها نفر قليل ، بينما عانت من ويلاتها أغلبية الشعب وأصاب الاقتصاد المصرى منها شئ غير قليل من الضرر .

لقد بات من المؤكد فى ظروف دول العالم الثالث عامة ومصر خاصة ، ان غياب القطاع العام يعنى عدم قيام الصناعات الاستراتيجية التي توفر الاساس الذى تنهض عليه غيرها من الصناعات والتي تشكل ضرورة لحماية الأمن والاستقلال الوطنيين . كذلك من المرجح ان التوسع فى الرقعة المنزرعة باستصلاح أراضى جديدة يظل محصورا داخل حدود ضيقة للغاية ما لم تضطلع الدولة بهذه المهمة . ايضا : يكاد يكون فى حكم المؤكد أن الخروج من الحيز الكثيف بالسكان يرتهن بقيام الدولة من خلال قطاعها العام باقامة مدن جديدة وتعميرها وتوطين المشروعات العامة فيها ومن ثم اضعاف مزايا نسبية عليها . وفى غياب القطاع العام الذى ينهض بهذه المهمة يبقى القطاع الخاص منجذبا الى المناطق القديمة لما يتوفر بها من مرافق وخدمات ومزايا نسبية ، ومن ثم تزداد مشكلات هذه المناطق تعقيدا ، وعلى رأسها مشكلات التكدس السكانى والتلوث البيئى .

٢ - ومن الأسباب التي دعت الى قيام القطاع العام فى الماضى ولم تفقد وجاهتها فى الوقت الراهن الحاجة الى دفع الاقتصاد المتخلف دفعة كبرى الى الأمام بتنفيذ برنامج استثمارى ضخم ومقتنع فى ظروف النقص الشديد فى النفقات الاجتماعية العامة وعدم كفاية تراكم رأس المال الخاص واتجاهه وجهات غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعية (١٢) .

فمن الوظائف الرئيسية للدولة فى اقتصاد متخلف التوسع فى التراكم الرأسمالى ، ووضع الأساس الذى يقوم عليه هيكل اقتصاد ديناميكى متنوع . ومن ثم فليس من الوارد اكتفاء الدولة باقامة مشروعات البنية الاساسية ، تاركة باقى مهام التنمية كى تضطلع بها الرأسمالية الخاصة . بل عليها أن تقيم قطاعا عاما كبيرا ينشئ المشروعات الأساسية لقيام اقتصاد ديناميكى متكامل قادر على مواصلة النمو فى الأجل الطويل بقواه الذاتية (١٤) .

٣ - ومن الاعتبارات الفنية التي دعت الى قيام قطاع عام لدفع عجلات التنمية مع حماية المجتمع من شرور الاحتكارات الخاضعة والتركز فى الثروة

والسودت السديد في توزيع الدخل ، ان الاتجاه العام للتقدم التكنولوجي يسير نحو الزيادة المستمر لحجم المشروعات (١٥) . وهذا الحجم الجبير للمشروعات قد تعجز عن البدء به المشروعات الخاصة لضخامة متطلباته المالية والفنية والإدارية ، ولارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة له . ومن تم فالبدل المتاح هو الدولة ممثلة في قطاعها العام . ومما يعزز من وجوب قيام الدولة بمهمته اقامة المشروعات التي يفرض التقدم التكنولوجي حجما ابتدائيا كبيرا لها (حتى يفرض قدرة القطاع الخاص على اقامتها) هو ان ذلك يمكن المجتمع من فعادي ظهور اختراعات خاصة وبالتالي مراكز قوى اقتصادية خاصة تستغل المستهلك من جهة ، وتعمل كقوى ضاغطة على مراكز اتخاذ القرارات ووضع السياسات لدفعها في المسارات التي تخدم مصالحها الخاصة حتى وان عارضت مع مصلحة المجتمع من جهة ثانية . هذا فضلا عن ان قيام القطاع العام بهذه المهمة يحول دون ظهور تركيز كبير في الثروة لا يلبث ان يفضي الى تفاوت كبير في توزيع الدخل في المجتمع ويقوض أسس العدالة الاجتماعية التي هي أساس التنمية القائمة على المشاركة الشعبية .

أن بعض أنصار التنمية الجديدة يدعون الى نشر المشروعات الصغيرة ويروجون لشعار : « الصغير جميل » (١٦) . كما أن بعض المبشرين بحضارة جديدة تلي الحضارة الصناعية التي يعيشها العالم المتقدم اليوم (حضارة ما بعد الصناعة) يتحدثون عن « انتهاء عصر المدن الكبرى » ، نتيجة تفتيت مراكز الانتاج الصناعي الضخم ، وقيام وحدات انتاجية صغيرة ، تخضع أكثر لاحتياجات وطبيعة الاقليم ، ولرغبات المستهلكين ، و « تغيير البناء الحالي لسوق التوزيع ، وتفتيت المؤسسات الضخمة الى وحدات أصغر وانتشارها مكانها » و « زيادة حجم الانتاج الذي يقوم به المنتج كي يستهلكه هو وليس لتقديمه الى سوق المبادلة » ، بل ويبشرون « بانحسار سلطة الدولة » (١٧) .

حقا لقد وجدت المشروعات الصغيرة مجالا لها في معاونة جهود التنمية في بعض البلدان ولا يزال لها دور مفيد يمكن أن تقوم به . كذلك مكنت بعض التكنولوجيات الحديثة من الحصول بواسطة المشروعات الصغيرة على منتجات لم يكن من المتصور الحصول عليها الا من مشروعات ضخمة (كالطاقة التي أصبح من اليسور الحصول عليها من وحدات صغيرة بمدخلات بسيطة مثل الطاقة البيولوجية والطاقة الشمسية أو طاقة الرياح) . غير أنه ليس من السهل تصور أن في إمكان دولة نامية أن تقيم أسس تنمية جادة دون اقامة عدد من الصناعات الكبيرة كالصلب والسيارات والسكك الحديدية

والمطاط (الصناعات الكهروميكانيكية) ، أو القفز مباشرة الى الصناعات الجديدة التى تقوم على تكنولوجيا الالكترونيات وهندسة الجينات وأشياء الموصلات وعلم المحيطات والفضاء . فحتى الدول الرأسمالية المتقدمة لم تهدم الصناعات الكهروميكانيكية عندما بدأت فى اقامة الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الجديدة ، وانما استمر جانب كبير منها ، بينما نقل جانب آخر الى دول أخرى (من بينها دول العالم الثالث) .

ومهما يكن من امر ، فان اقامة هذه الصناعات الجديدة فى العام السات غير ممكن دون جهود ضخمة من جانب الدولة عنمثلة فى الانفاق على مسروعات البحث العلمى والتكنولوجى وفى ارياد المجالات الجديدة وسحب محاصرها . والفقر الى هذه المجالات دون بناء اساسيين للتصديق من خلال الدولة والعصاع العام قد لا يعنى سوى الاربعاء فى احصان الدبعية ، مبما تحتى ان يحدث عند اقامه المفاعلات النوويه لطفاه . فصارى العور ، ان الدعاوى الجديدة حول صغر هذه المشروعات والاتجاه لبقية المشروعات الدبيرة لا تضعف من ضرورة حضور الدولة حضورا مؤثرا فى عملية التنمية . واصطلاعا بمهام رئيسيه فى التنمية من خلال للقطاع العام .

٤ - أن وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر ضرورى للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنيه . وامتلاك هذه السيطرة مطلب اساسى وضروره موضوعيه لى اية دولة تسعى الى القضاء على روابط التبعية وارساء قواعد الاستقلال الاقتصادى .

ان مجرد قيام قطاع عام أو ظهور رأسمالية دولة لا يضمن فى حد ذاته الاستقلال الاقتصادى . ولكنه يبقى مع ذلك شرطا ضروريا لتحقيق الاستقلال . ومن المرجح انه فى غياب قطاع عام قوى ومؤثر وترك الأمور للمباداة الخاصة والقطاع الخاص ستتجه التنمية الى الاعتماد على الخارج وسينحو الاقتصاد نحو الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمى ، مما يكرس علاقات التبعية ، بينما تقتضى مبادئ التنمية السليمة اقتلاعها من جذورها . ولذا فقيام القطاع العام من الشروط الضرورية لامسك الدولة بزمام الموقف الاقتصادى وضمان درجة معقولة من السيطرة على الموارد الاقتصادية كشرط لضمان درجة معقولة من السيطرة على توجهات التنمية .

ولكن الاستقلال الاقتصادى لن يتحقق بمجرد قيام القطاع العام ويبقى الأمر معلقا على نوعية السياسات العامة التى تحكم هذا القطاع . وهذا أمر يتوقف على طبيعة السلطة السياسية ، أى على : من يحكم من ولصالح من ؟

فقد يستخدم القطاع العام كأداة لتكريس التبعية إذا كانت السلطة السياسية بيد فئة قليلة ترى مصلحتها فى الارتباط بالدول الرأسمالية الكبرى والسوق الرأسمالى العالمى . وقد يستخدم القطاع العام كأداة للتحرر من التبعية إذا كانت السلطة السياسية تمثل تمثيلا صادقا للأغلبية الفقيرة التى لا مصلحة لها فى استمرار روابط التبعية .

وكما سبقت الإشارة فان أحد سبل بناء الاستقلال الاقتصادى هو التعاون على مستوى العالم الثالث . وفى هذا الصدد ، يمكن أن يكون للمشروعات العامة دور هام فى تنشيط جهود التعاون فيما بين دول العالم الثالث ، وتنفيذ مشروعات الانتاج المشترك ، والتنسيق فى مجال توفير المدخلات وتسويق المنتجات فى العالم الثالث وخارجه .

٥ - واقامة قطاع كبير ومؤثر ضمانة ضرورية لفعالية التخطيط الذى ينعقد الإجماع على أن قدرا منه ضرورى فى كل الأحوال لتحقيق التنمية السريعة ، ولما كان اقتصاد التنمية هو من زوايا عديدة نوع من اقتصاد الحرب ، فانه لا يكفى فى هذا الشأن التخطيط الجزئى ولا التخطيط التأشيرى ، بل يتطلب الأمر درجة كبيرة من الشمول والالزام اذا أريد لخطط التنمية أن تحقق درجة معقولة من النجاح .

وهنا يبرز القطاع العام كأداة لاحكام السيطرة على مسارات العمل الاقتصادى ولدفع التنمية فى الطريق المرغوب فيه . واذ كانت المشروعات العامة يمكن أن تنشأ وتحقق بعض النجاح فى غياب التخطيط ، فان خبرات التخطيط فى العالم الثالث بل وفى الدول الرأسمالية المتقدمة تشير الى أن الخطط تبقى حبرا على ورق فى غيبة قطاع عام قوى . وغنى عن البيان ان قيام قطاع عام قوى ليس هو الشرط الوحيد الضرورى أو الكافى لنجاح التخطيط . ولكنه شرط هام جدا وينبغى أن يعطى وزنا عن باقى الشروط اللازمة لنجاح التخطيط .

٦ - وقيام القطاع العام - خاصة من خلال التأميم - كان ولا يزال ضروريا لتمهيد المناخ السياسى الملائم للتنمية المستقلة ، ولقيام المشاركة الديموقراطية والعدالة الاجتماعية ، وهما عنصران وهدفان رئيسيان من عناصر وأهداف التنمية المستقلة . فتأميم المشروعات الخاصة الكبيرة كان - ولا يزال - أحد الوسائل الضرورية لكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم وانهاء احتكار السلطة القائم على احتكار الثروة ، وفتح الابواب أمام

الجماهير التى لا تملك المشاركة فى صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولإعادة توزيع الثروة لصالح هذه الجماهير .

وهذه الأمور ليست منقطعة الصلة بمطلب فعالية التخطيط ، ذلك أنه ليس من الوارد نجاح التخطيط فى ظروف تتسم بالتفاوت الشديد فى توزيع الدخل والثروات ، أو الاستهلاك . كذلك فإن نجاح التخطيط يتوقف فى النهاية على موقف ذلك القطاع الكبير من أفراد المجتمع الذى لا يملكون شيئاً ومدى إقبالهم على التعاون فى تنفيذ أهداف الخطة (١٨) . وغنى عن البيان أن الحصول على تعاون أغلبية المجتمع لا يتأتى بارتضاء القلة الغنية وغض النظر عن احتكارها لقسط ضخم من الثروة والسلطة . وإنما يتأتى بانتهاء احتكار هذه القلة للثروة والسلطة وأتاحة أوسع مدى للطبقات الشعبية للمشاركة فيهما . ومرة أخرى ، فإن قيام القطاع العام ليس شرطاً كافياً لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . ولكنه شرط لا غنى عنه لذلك . ومن المهم استكمالها بالشروط السياسية والاقتصادية والإدارية الأخرى التى تكفل تحقق هذه الغايات الطيبة .

غير أنه ينبغى أن يضاف سبب آخر الى الأسباب السابقة الموجبة لتدخل الدولة من خلال القطاع العام فى قيادة التنمية وتحريك عجلاتها فى اتجاه الاستقلال الاقتصادى وأشباع الحاجات الأساسية وتوسيع المشاركة فى الثروة والسلطة . وهذا السبب يتحصل فى أن العالم الثالث والظروف التى يمر بها اليوم غير العالم الثالث والظروف التى كان يمر بها فى الستينات والسبعينات . فالعالم الثالث اليوم فى أزمة طاحنة نتيجة للطريق الخاطيء للتنمية الذى سار فيه الكثير من بلدانه ، والذى كان من أخطر سماته الإفراط فى الاستدانة الخارجية وإهمال حشد الموارد المحلية وتعبئتها لزيادة الطاقات الانتاجية ، بل وترك قدر هائل من الأموال يتدفق منها الى البلدان الرأسمالية المتقدمة . هذا فضلاً عما أسفرت عنه السياسات التنموية السابقة من تضخم وبطالة وتفاوت شديد فى توزيع الدخل والثروة وتبعية غذائية وتكنولوجية وعسكرية، الى جانب التبعية المالية والسياسية .

وفى تقدير كاتب هذه السطور أن الظروف الموضوعية القائمة فى بلدان العالم الثالث تفرض عليها تنظيم اقتصادها وإدارة التنمية وفق مبادئ لا تختلف كثيراً عن مبادئ تنظيم وإدارة اقتصاد الحرب . وفى مثل هذا الاقتصاد يتزايد تدخل الدولة ، وتزداد جرعة التدخل الإدارى ولا يكتفى بالتدخلات غير المباشرة من خلال جهاز الائتمان ، كما يبرز دور المشروعات

العامة وتصبح إحدى الأدوات الشديدة الفعالة فى تنفيذ سياسة « اقتصاد الحرب » (١٩) . ومن المعروف أن فترات الحروب كانت من الفترات التى شهدت ظهور أو توسع القطاع العام فى البلدان الرأسمالية المتقدمة . ذلك أن إدارة التنمية شأنها شأن إدارة اقتصاد الحرب تتطلب أن تمسك الدولة بالمفاتيح الرئيسية للاقتصاد الوطنى حتى تتيسر لها السيطرة على الموارد وفرض التقشف وتحقيق أقصى درجات التعبئة للموارد وأعلى درجات الاكتفاء الذاتى وخصوصا فيما يتعلق بالأساسيات .

ونختتم هذا القسم من الورقة بالإشارة الى أن **النظرة المستقبلية** بعيدة المدى تقتضى بقاء القطاع العام وتوسعه المستمر . ف فيما يتعلق بمصر تحديدا ، يرى واحد من أكثر الباحثين المصريين انشغالا بالدراسات المستقبلية لمصر والوطن العربى ، وهو د . على نصار ، أن وجود القطاع العام ونموه المستمر هو أمر تفرضه فى المقام الأول احتياجات الأمن القومى المصرى الذى ارتبط على الدوام بوجود دولة مركزية فى مصر . وفى تقديره أن القطاع العام قد أصبح هو العمود الفقرى لتلك الدولة المركزية فى الوقت الراهن . كذلك مما يفرض وجود القطاع العام وتوسعه طبيعة الآفاق المستقبلية للتطور التكنولوجى والحاجة الى غزو مجالات تكنولوجية جديدة مثل احلال الموارد والمعلوماتية والهندسة البيولوجية وتوفير مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية . بل انه يذهب الى أن الحاجة قد تدعو لامتداد نشاط القطاع العام الى مجال الانتاج الزراعى ، بعد ما أصبحت عناصر أساسية كالأرض والمياه فى ندرة متزايدة وتتطلب الترشيح من جانب ادارة مركزية (ووجود القطاع العام يضمن حدا أدنى من الالتزام بالترشيح فى استخدام مثل هذه الموارد النادرة) ، وبعدها أصبح البعد العربى فى تحقيق الأمن الغذائى المصرى والعربى أمرا لا غنى عنه . وأخيرا ، أن وجود قطاع عام قوى يمكن أن يساعد مصر على القيام بدور مؤثر فى المحيط العربى ، وهو ما تستدعيه ضرورات الوجود العربى ذاته فى رأى ذلك الباحث (٢٠) .

خلاصة ما سبق هى أن الاسباب التى دعت الى قيام القطاع العام فى الدول الساعية الى التنمية فى العالم الثالث لازالت قائمة وأن وجود القطاع العام واستمراره مطلوب من منطلقات عديدة فهو مطلوب - أولا - من منطلق الضرورة السياسية (إعادة توزيع السلطة والثروة وكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم وخلق ظروف أفضل للمشاركة الشعبية) ، وهو مطلوب - ثانيا - من منطلق الضرورة الاجتماعية (عدالة توزيع الثروة والدخل ، فضلا عن أن القطاع العام يلتزم بسياسة الدولة فيما يتعلق بالأجور والتأمينات وظروف العمل والأسعار وهوامش الربح والضرائب بينما يجنح

القطاع الخاص عادة الى التهرب من تطبيقها) ، وهو مطلوب - ثالثا - من منطلق **الضرورة الاقتصادية** (قيادة التنمية وتوفير شرط هام لفعالية التخطيط ورفع معدل التراكم الرأسمالى وتنفيذ مشروعات لا يقدر على تنفيذها القطاع الخاص برغم ضرورتها للتنمية لضخامة حجمها لاعتبارات تكنولوجية ، وبالتالي ضخامة التمويل المطلوب لها ، وانخفاض هامش الربح أو ارتفاع هامش المخاطرة) . وهو مطلوب - رابعا - من منطلق **الضرورة الوطنية** (المساعدة على التخلص من التبعية واقامة أسس اقتصاد ديناميكي مستقل قادر على النمو المتواصل بقواه الذاتية) . وهو مطلوب - خامسا - من **المنطلق المستقبلي** (أزمت الموارد وطبيعة البحث العلمى والتكنولوجى ودور مصر فى المحيط العربى والعالم الثالث) .

بعبارة أخرى ، يمكن القول بأن وجود القطاع العام مطلوب من منطلق **الضرورات التنموية** ، وليس من منطلق عقائدى . فليست هناك اشتراكية فى مصر الآن مثلا حتى يجوز اتهام المدافعين عن وجود القطاع العام بالدفاع عن الاشتراكية (تحت تأثير تصور خاطئ يساوى بين القطاع العام والاشتراكية) . وعلى النين يصرون على الربط بين الدفاع عن القطاع العام والدفاع عن الاشتراكية أن يفسروا لنا لماذا دافع عن القطاع العام بعض كبار رجال الأعمال مثل محمد أحمد فرغلى (باشا) ، واقتصاديون ليبراليون مثل الدكتور عبد الجليل العمسرى والدكتور على الجريتلى . ان أكثر الذين يدافعون بحرارة عن القطاع العام فى مصر هم أكثر الناس ادراكا لتدنى مستوى الاداء فى هذا القطاع ولأوجه القصور العديدة فى سير أعماله . ولكنهم وقد انتهوا الى الضرورة الموضوعية لقيامه وأستمراره ، يعتقدون أن الأجدى هو التصدى للمشكلات التى تهبط بقدرات هذا القطاع كثيرا دون مستوى قدراته الممكنة ، والسعى لحلها ، ويرون - من وجهات نظر مختلفة - أن ذلك أمر ممكن ولا يتطلب بيع أجزاء منه سواء كانت هى الأجزاء الرابحة أو الأجزاء الخاسرة .

ثانيا : الدعوة لبيع القطاع العام المصرى :

ان الدعوة الى بيع القطاع العام فى بلدان العالم الثالث (أو نقل ملكيته الى القطاع الخاص أو تملكه للشعب كما يطلو للبعض أن يطلق على هذه الدعوة لتجميل بضاعتهم فى عيون الشعب) هى جزء من **فلسفة عامه** وليست مجرد دعوة اقتصادية خالصة أو حل فنى محض لمشكلة الديون الخارجية أو لمشكلة التمويل فى ظل عجز الموارد العامة المتاحة للتنمية أو لمشكلة ضعف مستوى الاداء فى القطاع العام .

وهذه الفلسفة هي الفلسفة الرأسمالية الحرة التي ولى عهدا وانقضى، ولكن يحاول الرأسماليون السلفيون فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة والمنبهرون بالرأسمالية فى بعض دول العالم الثالث بعثها من جديد . وهى نفس الفلسفة التى يروج لنشرها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهيئات المعونة الأجنبية تحت شعارات تحرير الاقتصاد وفتح الأبواب أمام المبادرات الخاصة وتشجيع القطاع الخاص المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر ، والتي لا تخرج فى حقيقة الأمر عن الحث على اتخاذ اجراءات لدمج اقتصادات العالم الثالث بدرجة أكبر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتكريس تبعيتها له (٢١) . ان فكرة بيع القطاع العام تتسق تماما مع ما تطلبه هذه الهيئات بدعوى التخفيف من مشكلات التعثر فى سداد الديون الأجنبية ، وتتفق مع دعوتها لتخفيض الانفاق العام أو لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة دون زيادة الضرائب التى يدفعها أصحاب الدخول الكبيرة كما أنها تنفيذ عاجل لمطلب اطلاق المجال أمام القطاع الخاص المحلى والاجنبى حيث يمكن أن يتسلم القطاع الخاص « على الجاهز » مشروعات قائمة تحمل غيره (أى القطاع العام) مخاطر أقامتها وتشغيلها .

والدعوة الى بيع مشروعات القطاع العام المصرى مطروحة منذ بداية العمل بسياسة الانفتاح الاقتصادى . وظلت الحكومة منذ عام ١٩٧٦ ترصد فى ميزانيات متتالية مبلغ خمسون مليون جنيه كحصيلة متوقعة لبيع جانب من أسهم مشروعات القطاع العام . الا أن عملية البيع لم تتم لأسباب مختلفة فى مقدمتها معارضة العاملين فى القطاع العام لها وأحجام الرأسمالية المصرية عن الشراء . ومنذ عام ١٩٨٠ نشطت الدعوة لبيع القطاع العام مرة أخرى وجرت محاولات وقدمت اقتراحات بمشروعات قوانين لتحويل القطاع العام أو أجزاء منه الى قطاع خاص . وقد تجددت الدعوة منذ منتصف الثمانينات مع تأزم الوضع الاقتصادى فى الوقت الذى يضع فيه القطاع الخاص والعائلى يده على حجم هائل من الأموال .

ويمكن القول أن فكرة البيع الجزئى أو الكلى لمشروعات القطاع العام تطرح فى الساحة المصرية بدعوى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف السبعة التالية :

(أ) ايجاد مصدر تمويل للاستثمارات يغنى عن الاقتراض المحلى أو

الأجنبى .

(ب) غياب طبقة « مروجى المشروعات » فى القطاع الخاص ووجوب قيام القطاع العام بهذه المهمة .

(ج) السيطرة على « الأموال الهائلة » وتحويل المدخرات المتزايدة الى استثمارات مفيدة .

(د) اخراج القطاع العام من الأنشطة غير المناسبة لطبيعته .

(هـ) جلب تكنولوجيا جديدة وتطوير الادارة من خلال المشاركة الأجنبية .

(و) سداد الديون الخارجية المستحقة على مصر .

(ز) انخفاض كفاءة المشروعات العامة وضعف مستوى الأداء فيها بالمقارنة بالمشروعات الخاصة .

التمويل - الترويج - السيطرة على الأموال الخاصة :

والحقيقة أن الأهداف الثلاثة الأولى تلتقى عند نقطة واحدة . وهى أن القطاع الخاص غير قادر على توظيف ما يتجمع لديه من أموال وتحويلها الى استثمارات تضيف الى الطاقات الانتاجية للمجتمع . وأن هذا القسم من أصحاب دعوة البيع يرون أن الامر المنطقى فى هذه الظروف هو أن يقوم القطاع العام بمهام الريادة والمخاطرة ، ويتحمل أعباء النشأة الأولى للمشروعات ، حتى اذا أثبتت هذه المشروعات جداتها وأجتازت المراحل الحرجة للتأسيس والتشغيل سلمتها الدولة الى هؤلاء العاجزين عن استثمار أموالهم فى القطاع الخاص . وهذا المنطق يعنى فى الواقع أن القطاع الخاص المصرى هو قطاع خاص من نوع خاص . فهو على عكس ما يفترض فى تاريخ الرأسمالية فى العالم ، لا قبل له بالمبادرة وتحمل المخاطرة وارتداد المجالات الجديدة ، ولا تتوفر لديه القدرة على التخيل والابتكار . واذا كان أنصار القطاع الخاص فى العالم ينسبون اليه فضيلتين : الكفاءة فى تخصيص الموارد (قرارات الاستثمار) والكفاءة فى الانتاج (قرارات التشغيل) ، فان هذا الفصيل من أنصار القطاع الخاص المصرى يقنع بفضيلة واحدة ينسبها اليه وهى الكفاءة فى الانتاج . (والاخيرة ليست بالضرورة حكرا على المشروعات المملوكة ملكية خاصة على ما سنرى) .

ان سياسة قيام الدولة بإنشاء مشروعات عامة ثم بيعها عندما تنمو وتستطيع الصمود فى السوق ، وتحقق فائضا معقولا هى سياسة قديمة .

وقد سارت عليها اليابان في المراحل المبكرة لتنميتها لدرجة أن البعض قد أطلق على هذه السياسة : « النموذج الياباني » (٢٢) . فضلا عما ينطوى عليه هذا النموذج من قيام الحكومة بمهمة الريادة نيابة عن القطاع الخاص - وهو أمر له تكلفته - فإنه ينطوى أيضا على تحويلات كبرى للأموال العامة الى القطاع الخاص حيث يتم بيع وحدات القطاع العام بأثمان أقل كثيرا من تكلفتها الفعلية « أى أن هذا النموذج ينطوى على دعم صاف لقطاع الأعمال الخاص . وهو فى جوهره أسلوب لبناء الرأسمالية بأيد حكومة فى ظروف تعجز فيها الرأسمالية الخاصة عن الاضطلاع بمهامها المتعارف عليها فى تاريخ الرأسماليات الغربية . »

وقد علق ٠١ هانسون على هذا الأسلوب على النحو التالى : « لا يحتاج المرء أن يكون اشتراكيا ليفطن الى أن هذه الطريقة لاقامة قطاع رأسمالى من الاقتصاد هى اعتراف بعدم كفاية كل الأسس التى يقوم عليها المشروع الخاص . وتنظيم بيع المشروعات الحكومية ، وخصوصا الناجحة منها ، الى المستثمرين من أصحاب رأس المال الخاص يعنى :

(١) الاعتراف بعدم كفاية صاحب المشروع الخاص للقيام بدور الطبيعة والابتكار وتحمل الاخطار ، وهذه كلها هى مقومات موجودة فى ميدان العمل .
(ب) واتساع نطاق الملكية الخاصة وبالتالي تضيق نطاق الملكية العامة دون أية فائدة تعود على الاخيرة من الاولى .

(ج) وتعقيد أجهزة الرقابة الاقتصادية بتوسيع ذلك القطاع حيث يمكن لرجال الحكومة ممارسة سلطتهم بطرق غير مضمونة عن طريق الحوافز والقيود » (٢٣) .

ويضيف هانسون الى ما تقدم تساؤلا هاما وهو : « هل المشروع الخاص مرغوب فيه طبيعيا حتى ولو كانت الحكومة تقوم نيابة عنه بكل الاعمال ؟ وهل من المحتمل أن تتفق الأرباح الناتجة من الصناعة (بأفترض أن المشروعات العامة الرابحة هى التى تباع للقطاع الخاص) ، وهى المورد الرئيسى لجمع رأس المال واعادة استثماره ، بطريقة اقتصادية معقولة بمعرفة الأفراد أكثر مما لو قام بذلك رجال الحكومة ؟ » وينتهى هانسون الى أن الهدف الأساسى لاتباع هذا الأسلوب فى بلد نام هو « أن تعتمد الحكومة ايجاد طبقه برجوازية على الطريقة اليابانية » (٢٤) ، أى أن تعتمد الحكومة خلق هذه الطليقة حيث لا توجد ظروف ملائمة لتنشأتها نشأة طبيعية .

والحق أنه لو كان القطاع الخاص يملك القدرة على توجيه الاموال الى استخدامات أكثر فائدة للتنمية مما لو استخدمها القطاع العام ، لما ظهرت مثل هذه الدعوة الى بيع المشروعات العامة بعد نجاحها الى القطاع الخاص ، ولما احتاج القطاع الخاص أن يبني الرأسمالية بالوكالة . وعلى الذين يعتقدون في قدرة القطاع الخاص على استخدام الاموال بطريقة أكثر فائدة للتنمية أن يفسروا لنا مثلا : لماذا عجز القطاع الخاص المصرى عن اقامة مصانع للحلب أو الالمنيوم أو المعدات والآلات ؟ ، ولماذا لم يتحمس رجال الأعمال في مصر لاستثمار معدن هام كالفسفات ، ولماذا لم تنزل جهودهم متواضعة للغاية في استصلاح الأراضى الجديدة ؟ ولماذا يفضلون المشروعات الخدمية والتجارية ذات الربح السريع والكبير ؟ ولماذا ، عندما يفكرون في الاستثمار الصناعى . لا يتخيزون سوى الصناعات الخفيفة والامتهلاكية فى غالب الأحوال ؟ ولماذا مالت الشركات الانفتاحية الى الارتباط بالشركات متعددة الجنسية ؟ ولماذا فضلت بعض شركات توظيف الاموال استثمار مدخرات المصريين فى الخارج ولم يوظفوها فى خدمة التنمية بالداخل ؟ .

أن التفسير الذى نعرفه هو أن للرأسمالية الخاصة فى بلدان العالم الثالث ، وفى مصر تحديدا ، خصائص اكتسبتها على مجرى التطور التاريخى لهذه البلدان والذى كان من علاماته المميزة الوقوع فى أسر الاستعمار . فقد نشأت هذه الرأسمالية ضعيفة ومرتبطة بالشركات الاجنبية ، مستهلكة ومبعدة للموارد ، ساعية الى الربح من أقصر طريق حتى اذا كان طريق الأنشطة الطفيلية . فالرأسمالية الخاصة لم تتطور فى بلدان العالم الثالث تطورا طبيعيا استجابة لاحتياجات تطوير قوى الانتاج كما حدث فى الغرب ، وانما تطورت فى احضان الاستعمار استجابة لاحتياجات استكمال بنية التبعية للنظام الرأسمالى العالمى . ولذلك فقد ولدت مشوهة وعاجرة من منظور متطلبات التنمية القومية المستقلة . وحتى فى تلك الحالات التى أمكن فيها احراز نمو اقتصادى سريع (ولا أقول تنمية شاملة أو مستقلة) كما حدث فى كوريا الجنوبية مثلا ، فثمة اتفاق بين المراقبين المنصفين على أن هذا النمو ما كان ليتحقق لولا تدخل الدولة والمعونات العديدة التى قدمتها للقطاع الخاص هناك .

ولكن دعنا ننظر الآن فى بعض النتائج التى يمكن أن تترتب على سياسة البيع الجزئى أو الكلى لمشروعات القطاع العام من منطلق التمويل أو الترويج أو السيطرة على الاموال الهائلة وتوظيف السيولة الفاضلة .

لقد ناقش « لى روى جونز » فى أحد التقارير التى نشرتها هيئة المعونة

الأمريكية بالقاهرة هذه المسألة . ويجب أن نذكر ابتداءً أن هذا الباحث يحبذ فكرة بيع أسهم مشروعات القطاع العام للأجانب ، بشرط أن يكون البيع فى كل حالة لشريك واحد أو عدد محدود جدا من الشركاء الأجانب ، وذلك لما يتوقعه من نتائج ايجابية من ناحية التمويل والادارة والتطوير التكنولوجى (وهو ما سوف نناقشه فيما بعد فى ضوء خبرة مصر مع المشروعات المشتركة) . ولكنه لم يحبذ البيع للمستثمرين المحليين أو دخولهم شركاء فى ملكية المشروعات العامة لأسباب أعتقد أنه مصيب فيها . فمن ناحية التمويل ، أى الأثر المالى لعملية البيع على المستوى القومى ، لا يتوقع زيادة صافية فى التمويل المتاح ما لم يرتفع الميل للمادخار أو يتم اجتذاب نقد اجنبى . ومن ناحية الأثر الرقابى ، أى الانضباط المالى والكفاءة الأعلى التى يتوقعها البعض نتيجة لدخول القطاع الخاص مجالس ادارات الشركات العامة وجمعياتها العمومية ونتيجة لتداول هذه الأسهم فى البورصة ، فلا يتوقع هذا الباحث أن يكون هناك تأثير يعتقد به للأقلية المالكة للاسهم . ومن ناحية الأثر التوزيعى ، حيث يذهب البعض الى أن سياسة البيع تعنى توزيع منافع المشروعات العامة على نطاق أوسع ، فقد انتهى التقرير الى أن الأثر التوزيعى سيكون على العكس من ذلك الافتراض اذ أن جانباً من العائد على هذه المشروعات سوف ينحصر توزيعه فى فئة قليلة من مالكي الأسهم ، وفى الغالب أنهم - أو بالأحرى أكثرهم - من الطبقات العليا . وقد ضرب الباحث مثلاً بكوريا الجنوبية وباكستان اللتان سلكتا طريق البيع ، وقدمتا اغراءات ضخمة للقطاع الخاص (طرح أسهم الشركات الناجحة فى باكستان ، وضمان عائد مرتفع على الاسهم فى كوريا الجنوبية) ، ومع ذلك فقد كانت النتيجة ضئيلة ووقتية أو سلبية ، باستثناء الأثر الايجابى المتمثل فى توسيع سوق المال بأستحداث أداة جديدة للاستثمار وهى أسهم شركات القطاع العام (٢٥) .

كذلك ناقش د . محمد محمود الامام فكرة بيع القطاع العام من منطلق السيطرة على الأموال الهائلة ، وذلك بتجميدها من خلال تحويلها الى أصول ثابتة بشراء شركات القطاع العام ، وهى التى طرحها د . حازم البيلاوى مؤخرًا . يقول د . الامام : « اذا كان القطاع العام سىء بطبيعته (وهذا ما يفترضه معظم الداعين لبيع القطاع العام ، فماذا تفعل الحكومة بحصيلة البيع ؟ هل تعود الى استثمارها أم تستخدمها فى انفاق جار ؟ اذا قامت بالانفاق فان معنى هذا أن تتولى الحكومة القضاء نهائياً على المدخرات وتثبيت المشكلة التى تعاني منها الدولة . اما اذا كان القصد هو أن تقوم الدولة باستثمار الحصيلة فان هذا يعنى اقامة قطاع عام بديل ، رغم أنه « قطاع

لا بدفع منطقة الى الكفاءة الاقتصادية « على حد قول د . البيلوى . و اذا كان هذا هو القصد فاننا نواجه تناقضا من نوع آخر وهو أن القطاع الخاص عندما توافرت لديه الاموال عجز خياله « القناص للفرص » عن اضافة فرص استثمار جديدة، فكان لابد من تسليمه استثمارات قائمة . ويبقى السؤال قائما : ماذا بعد أن تجمدت تلك الأموال فى هذه الاستثمارات ؟ هل يهبط الوعى فجأة على القطاع الخاص ليصبح مبدعا ؟ . كذلك انتهى د . الامام الى أن نقل النشاط الانتاجى من القطاع العام الى القطاع الخاص لا يعنى أن تزدد تلقائيا سيطرة الدولة على الموارد . بل أنه على العكس من ذلك يفرض على الدولة البحث عن أساليب اضافية للسيطرة . وذلك لأن مبادرات القطاع الخاص تعتمد على مؤشر الربحية الخاصة كما تعكسها قوى السوق ، بينما تتطلب التنمية المستقلة المتوجهة الى اشباع الحاجات الاساسية فى اطار من الاعتماد على النفس أعمال مؤشرات العائد الاجتماعى . ومن ثم تبرز الحاجة الى ايجاد وسائل (غير مباشرة فى الغالب وأقل فاعلية) لتوجيه نشاط المشروعات العامة التى تحولت الى مشروعات خاصة فى المسار الذى يتفق مع الصالح الاقتصادى العام (وهو ما تضمنه الاقتباس السابق من هانسون) (٢٦) .

والحقيقة أن افتراض أن الأموال التى ستحصلها الدولة من بيع القطاع العام سوف تتحول الى استثمارات عامة جديدة قد لا يكون هو الاحتمال الوحيد الممكن تحقيقه . فالإيرادات الجديدة قد تنفق على أى شىء ابتداء من تحسين الرعاية الصحية فى المستشفيات العامة الى زيادة مبانى الادارة الحكومية واعادة تجهيزها بالفاخر والمستحدث من الأثاث والمفروشات . وقد تستخدم الإيرادات الجديدة فى زيادة أجور ومرتببات العاملين فى الحكومة ، أو زيادة عدد الوظائف الحكومية والاضافة الى البطالة المقنعة فى الوزارات والمصالح الحكومية . وليس من المستبعد أن تتخذ زيادة إيرادات الدولة من بيع المشروعات العامة ذريعة لتخفيض الضرائب بدعوى تشجيع القطاع الخاص . كذلك يمكن أن تستخدم حصيللة البيع فى سداد الديون العمامة المحلية أو الاجنبية (اذا تضمنت حصيللة البيع جزءا بالنقد الأجنبى) . أى أن الاحتمالات كثيرة لكيفية التصرف فى حصيللة بيع القطاع العام ، وليست كلها مما يؤدى الى زيادة صافية فى الاستثمارات أو حتى الى زيادة الانفاق الجارى الذى يفيد الفقراء ومحدودى الدخل أكثر من غيرهم .

وثمة اعتراض آخر على فكرة قيام الحكومة بوظيفة مروج المشروعات . فتكرار عملية انشاء المشروعات العامة وطرحها للبيع يعنى أن تكوين القطاع

العام أو محتواه من المشروعات والأنشطة سيكون معرضا للتغيير باستمرار .
بعبارة أخرى سينتج عن هذه العملية وجود قطاع عام متحرك غير ذى هوية
ثابتة ، ومن ثم تتفاوت قدرته على قيادة عملية التنمية من وقت لآخر حسب
ما يضمه هذا القطاع العام من مشروعات وأنشطة . وغنى عن البيان أن
ضرورة القطاع العام للتنمية المستقلة التى تناولناها فى القسم الأول من هذه
الورقة لا تعنى أن أى قطاع عام يفى بالغرض ، مهما كانت القطاعات التى
يعمل فيها أو مزيج الأنشطة التى يمارسها . فإداء القطاع العام لدوره
القيادى فى تحقيق التنمية المستقلة يفترض أن يكون لذلك القطاع حجما مؤثرا
وسيطرة فعالة على نسب معينة من النشاط فى عدد من المجالات ذات الأهمية
فى تحريك الاقتصاد القومى . ومثل هذا الافتراض لا يمكن الاطمئنان الى
تحققه عند الاخذ بفكرة البيع وقبول اضطلاع الحكومة بمهمة « سمسار »
المشروعات .

كان الأجدر بمن أثاروا قضية المدخرات المتزايدة للقطاع الخاص دون
توظيف منتج وقضية أموال هذا القطاع الهائلة على وجهها فى الداخل
والخارج ، أن يعنوا أولا بالبحث عن أسباب هذه الظاهرة . وكان عليهم أن
يتحققوا مما إذا كان الحل الذى يتلاءم مع هذه الأسباب ولا يخلق للمجتمع
مشكلات اضافية هو شراء مشروعات القطاع العام بهذه الأموال . وذلك
حتى لا يبدو الامر وكأنه مجرد اقتناص أية ذريعة لتصفية القطاع العام مهما
كانت النتائج . والظاهر هو أن هذه الظاهرة تكمن فى :

(أ) قصور السياسة الضريبية وعجز الجهاز الضريبى عن اقتطاع
حق الدولة فى هذه الأموال . ولو كانت هنالك سياسة ضريبية فعالة ولو لم
تسرف الدولة فى منح الاعفاءات الضريبية ، لاختفى ربع هذه المشكلة
على الأقل .

(ب) خلل السياسة الائتمانية وفوضى النظام المصرفى مع تضخم عدد
البنوك والتنافس على منح الائتمان حتى لو ضرب عرض الحائط بالضمانات
والاشتراطات المتعارف عليها ، الأمر الذى جعل أصحاب الأعمال يجمعون
عن تشغيل أموالهم ويستسهلون الحصول على أموال البنوك . ولو كان
النظام المصرفى يتصف بدرجة أكبر من الانضباط والعقلانية ، لاختفى ربع
آخر من مشكلة السيولة الفائضة .

(ج) عجز الدولة عن توفير قنوات ادخارية ملائمة لاستيعاب هذه

الأموال ، خاصة مع تصاعد موجات التضخم وفشل السياسة الاقتصادية فى مكافحته . وكذلك قصور سياسة الاستثمار وعجز الجهاز المصرفى وسوق المال عن تحويل المدخرات الى استثمارات نافعة ومواجهة المستثمر الجاد لعقبات لا حصر لها اذا أراد الدخول فى مجالات الاستثمار الانتاجى ، بينما تكثُر الاغراءات للعمل فى الأنشطة التجارية والطفيلية .

المشتري المحتمل :

لقد ناقشنا اقتراح البيع حتى الآن بفرض أن القطاع الخاص يقدر فعلا على شراء القطاع العام ، أو أجزاء كبيرة منه . ولكن الأمر ليس بهذه البساطة . ويتعين أن نطرح السؤال صراحة : لو افترضنا أن مسألة البيع مطروحة ، فمن سيشتري القطاع العام ؟

دعنا أولا من مسألة أن « الشعب » هو الذى سيشتري القطاع العام ، وهو ما ينطوى عليه الشعار الخادع : تملك القطاع العام للشعب . فإغلبية الشعب فقيرة أو محدودة الدخل ولا تملك أكثر من ثمن شراء قوتها اليومى ، ولا دراية لها بسوق المال وبيع أو شراء الأصول المالية . إذن المقصود بالشعب فى هذا الشعار ليس أكثر من القلة صاحبة الدخل العليا والثروات الكبرى فى المجتمع وقد يكون من المفيد أن نذكر أنه حتى فى المملكة المتحدة التى قطعت شوطا لا بأس به فى اتجاه بيع المشروعات العامة وطرح أسهمها بأسعار مخفضة ، فإن نسبة الشعب البريطانى التى لا تملك أسهما تزيد عن ٩٠٪ (٢٧) .

وطبقا لتصريحات رئيس مجلس الوزراء فى أغسطس ١٩٨٧ لا يستطيع القطاع الخاص أن يشتري بكل ودائعه بالجنيه المصرى أكثر من ٨٪ من القيمة السوقية لأصول القطاع العام (٢٨) . ولذا فإذا كان القطاع الخاص عازما حقا على شراء نسبة كبيرة من أصول القطاع العام فعليه أن يدفع من ودائعه الموجودة بالخارج . وقد وصلت هذه الودائع فى بعض التقديرات الى ١٢٠ مليار دولار ، وان كانت التقديرات الأكثر واقعية تهبط بها الى ١٥ - ٢٠ مليار دولار ، قد تشمل أولا تشمل الأموال المستثمرة لشركات توظيف الأموال بالخارج والتى تتراوح بين ٦ و ١٠ مليار دولار (٢٩) .

البيع للأجانب :

وإذا كانت أموال القطاع الخاص المحلى لا تشتري سوى نسبة ضئيلة

من مشروعاته ، فسوف يبقى للأجانب نصيب وافر يستطيعون شراءه من مشروعات القطاع العام . وفكرة البيع للأجانب مطروحة بصراحة فى الساحة المصرية . وقد احتدم الجدل حولها فى الصحافة المصرية عندما طرح البعض فى ١٩٨٧ بيع أسهم شركة قناة السويس واستخدام الحصيلة فى سداد ديون مصر . والى جانب طرح فكرة البيع للأجانب على سبيل مقايضة الدين الأجنبى لمصر بملكية أصول انتاجية مصرية ، تطرح الفكرة أحيانا فى صورة مشاركة الأجانب مع القطاع العام المصرى لتطوير المشروعات العامة تكنولوجيا واداريا وتمكينها من غزو أسواق التصدير وما الى ذلك .

والسؤال الذى يتعين طرحه ابتداء هو : هل من المستحب أن يمتلك الأجانب اصولا انتاجية فى بلد يعانى أصلا من التبعية والمفروض أن يسعى الى التخفف من ارتباطاته بالسوق الرأسمالى العالمى والشركات متعدية الجنسية ؛ وحتى لو كانت الحجة فى البيع للأجانب هى التخلص من الديون الأجنبية بمقايضتها بحصة يمتلكها الاجانب فى أصول القطاع العام ، اليس ذلك هروبا من الرمضاء الى النار ؟ أن الدعوة لسداد الديون فى صورة اسهم يشارك بها الأجانب فى ملكية رأس مال القطاع العام - علاوة عما فيها من نصب واستغلال (٢٠) - هى دعوة اختيارية للاستعمار ، بعد ما أفنت اجيال متعاقبة من المصريين حياتها فى النضال ضد الاستعمار الذى فرض على البلاد فى الماضى . ان بيع القطاع العام للأجانب كفيل بتكريس نفس مفهوم التنمية الذى ساد فى السنوات الخمسة عشر الماضية ، وأدى الى الأزمات التى نعيشها اليوم ، وهو مفهوم التنمية المعتمدة على الخارج والنسب يهيمن على توجيهها أصحاب المصالح الأجنبية .

ودعك من القول بأن الاجانب لن يسيطروا على اقتصادنا اذا سمحنا لهم بشراء مالايزيد عن ٤٩٪ من أسهم المشروعات التى تطرح للبيع . فهو كلام صحيح فى ظاهره ، ولكنه فاسد فى باطنه ، وباطل بطلانا عظيما بمنظور المدى الطويل . ذلك أن السيطرة الأجنبية لم تعد تعتمد على ملكية رأس المال ملكية كاملة أو حتى ملكية جزئية . بل ان الاجانب أنفسهم صاروا يحبذون فكرة المشاركة فى رأس المال بدلا من الملكية الكاملة ، تقريبا للمخاطر التى يمكن أن تواجههم عندما يعملون على أرض غير أرضهم . بل ان المشاركة أصبحت سلاحا من أسلحة الاستعمار الجديد ، لأنها أقل استفزازا للمشاعر الوطنية من الملكية الكاملة لرأس المال . وعلى كل حال ، فالأهم من المشاركة فى الملكية هو السيطرة التكنولوجية والتسويقية والادارية . فيكفى ان تملك الأجانب لنسبة بسيطة من رأس المال تكون بمثابة جواز مرور للسيطرة

التكنولوجية والتسويقية والادارية ، واخضاع الموارد الوطنية للمصانع الأجنبية . أضف الى ذلك أنه لو انتشرت ملكية الاجانب فى قطاعات مختلفة من الاقتصاد بنسب تقل عن ٥٠٪ فى كل قطاع ، فان هذا الاجراء سوف يمثل تغلغلا أجنبيا فى منتهى الخطورة . وسوف يضمن هذا الانتشار للاجانب أن يسيطروا على حلقات الاتصال بين القطاعات التى تمثل المراكز العصبية للاقتصاد ، ومن ثم يتمكنون من الهيمنة عليه .

ومن جهة أخرى ، فان بيع وحدات القطاع العام أو المرافق الحيوية للأجانب هو طريق اذا بدأناه ، فليس من السهل أن نعرف نهاية مأمونة للمسير فيه . ولهذا فلم يكن الغريب بعد ما سمحنا للأجانب بالاستثمار فى مصر ، وبعد سماحنا بقيام شركات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وبعد ما عهدنا بإدارة بعض فنادق القطاع العام الى الأجانب ، وبإعطاء مهمة تنظيف مطار القاهرة لشركة أجنبية . . لم يكن من الغريب بعد ذلك أن يخرج علينا مواطنون مصريون ينادون ببيع قناة السويس للأجانب أو يدافعون بمنطق اقتصادى سقيم عن تأجير قواعد عسكرية لدول أجنبية . واذا سرنا فى هذا الطريق ، فلم لا نتوقع أن نسمع فيما بعد عن دعوات لبيع الهرم أو النيل أو الصحراء الغربية للأجانب ، حتى يعيش المصريون غرباء فى وطنهم لا يملكون من أسباب الكرامة أو حرية الإرادة أو الاستقلال شيئا . فهذه الأمور لا تنشأ فى فراغ ، وانما تستلزم قاعدة مادية . ومن هنا أدرك المناضلون الوطنيون منذ زمن بعيد أن الاستقلال السياسى لا ينفصل عن الاستقلال الاقتصادى ، ويصبح شعارا فارغا من أى مضمون اذا لم يستند الى سيطرة وطنية على موارد البلاد .

أما عن الدعوة لمشاركة الأجانب فى ملكية مشروعات القطاع العام بحجة التطوير الادارى والتكنولوجى وما الى ذلك ، فقد أصبح لدى مصر خبرة مريرة فى هذا المجال ، أن لم تتعظ منها فلا ندرى بأى شىء آخر يمكن أن تتعظ . والى أن نعود الى هذه القضية فيما بعد ، فحسبنا أن نذكر أن أداء هذه الشركات المشتركة قد جاء مخيبا للأمال ، وأنه بمقاييس الريحية التجارية كان العائد على المال المستثمر فى هذه الشركات أقل بكثير من العائد على المال المستثمر فى شركات القطاع العام غير المشتركة .

بيع الرباح أم الخاسر ؟

لاحظ أن البعض يتحفظ فى طرح الدعوة لبيع القطاع العام بالقول أن المقصود ليس بيع القطاع العام كله وانما بيع أجزاء منه فقط . وهذا يثير

سؤالاً هاما : ما الذى يباع من القطاع العام : الأجزاء الناجحة أو الرابحة أم الأجزاء المتعثرة أو الخاسرة ؟

ان بيع الأجزاء الناجحة أو الرابحة من القطاع العام - وهى الأجزاء التى يسهل العثور على مشتر لها ، أو على الأقل تغرى الباحثين عن الربح بالشراء - معناه القاء مزيد من الاعباء على الحكومة بتسرك المشروعات المتعثرة والخاسرة لديها وحرمانها من الموارد التى كانت تتحصل عليها من الشركات الرابحة وتساعد الشركات الخاسرة على الاستمرار . وكان المقصود من بيع الربح من وحدات القطاع العام هو أن تصبح الحكومة البقرة الحلوب للقطاع الخاص ، يعتمر ضروعها لآخر قطرة ، ولا يسهم بشئ يذكر فى تسمينها ، أى فى دعم مواردها . والثابت أن القطاع العام هو أفضل المتعاملين مع الخزانة العامة . فطبقا لتصريحات رئيس مجلس الوزراء بلغ الفائض القابل للتوزيع من القطاع العام بعد سداد الضرائب ١٤ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦ ، وبلغت الضرائب المسددة ١٢ مليار جنيه كما بلغت اشتراكات التأمينات التى دفعها القطاع العام ١٤ مليار جنيه فى نفس العام . وفى نفس الوقت بلغت خسائر القطاع العام ١٣ مليار جنيه ، مما يعنى أن الفائض الصافى للقطاع العام هو ٢٨ مليار جنيه فى ذلك العام (٣١) .

فيأتري هل ستتمكن الخزانة العامة وهيئة التأمينات من الاستمرار فى تحصيل مثل هذه المبالغ بعد تحول المشروعات العامة الى مشروعات خاصة؟ ان خبرة هذه الجهات مع القطاع الخاص المصرى ترجح أن الاجابة ستكون بالنفى .

أما اذا طرحت الأجزاء الخاسرة من القطاع العام للبيع ، فالسؤال الذى يطرح نفسه فورا هو : من ذا الذى سيقبل على شراء الشركات أو الهيئات الخاسرة ؟ وبأى ثمن يمكن أن يشتري هذه البضاعة الخاسرة ؟ وما الذى يدفعه الى الشراء ؟ الراجع أن من يشتري شركة خاسرة سوف يشتريها بأبخس الاثمان ، وبنية تحقيق كسب كبير باعادة بيعها مفككة على نحو ما يفعل تجار « وكالة البلح » ، أو تغيير شروط استغلالها (مثلا رفع أسعار البيع وتغيير مواصفات المنتج وطرده العمالة الزائدة أو خفض أجور العمال) ، أو باستثمار أموال جديدة فيها (اذا كانت الخسارة راجعة الى عجز رأس المال أو الحاجة الى أموال لسداد مديونيات متأخرة والتخلص من عبء سداد الفوائد المرتفعة والمتراكمة عليها) . وهذا المسلك يثير تساؤلات عديدة : لماذا تفرط الدولة فى بيع ما تمتلكه من أصول بثمن بخس ؟ واذا كانت المشكلة هى أن خسارة الشركات ترجع الى الحاجة الى تصحيح أسعار منتجاتها ورفع عبء التسعير الاجتماعى للمنتجات عن كاهل الشركات أو ازالة التكلفة

الاجتماعية لتشغيل عمالة زائدة ، فلم لا تقدم الدولة على هذه الخطوات دون حاجة الى التفريط فى رأسمالها ؟ أما اذا كانت المشكلة راجعة الى نقص رأس المال ، أفلا يكون من الأصوب أن تطلب الدولة من البنوك العامة تحويل مديونية هذه الشركات لديها الى مساهمات فى رأس المال ، أو أن تطلب الدولة من البنوك وشركات التأمين المملوكة للقطاع العام الاكتتاب فى زيادة رأس مال هذه الشركات ؟ وهذا المطلب لن يكون مستغربا بعدما أقدمت البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع العام على المساهمة فى الشركات والبنوك الانفتاحية التى هى بحكم قانون الاستثمار شركات خاصة ، والتى ثبت فشل معظمها ، كما سيرد ذكره فيما بعد .

قضية الكفاءة :

ناقشنا حتى الآن فكرة بيع مشروعات القطاع العام من منطلق ايجاد مصدر لتمويل الاستثمارات عوضا عن الاقتراض المحلى أو الأجنبي ، ومن منطلق قيام الحكومة بمهمة مروج المشروعات ، ومن منطلق السيطرة على الأموال الهائلة . كما ناقشنا دعوة البيع للمجانِب سدادا للدين الخارجى أو جلبا للتكنولوجيا الحديثة وفنون الادارة المتطورة . وبقي لنا أن نتناول فكرة البيع من منطلقين آخرين سبق الإشارة اليهما ، وهما :

(أ) اشتغال القطاع العام بانشطة غير ملائمة لطبيعته ويحسن تركها للقطاع الخاص .

(ب) انخفاض كفاءة القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص .
وهناك صلة قوية بين هذين المنطلقين . ذلك أن الأول ينطوى على أن القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص فى بعض المجالات ، بينما يتضمن الثانى أن القطاع العام أقل كفاءة على الإطلاق من القطاع الخاص . ولذا يمكن مناقشة هذين المنطلقين معا تحت عنوان « قضية الكفاءة » ، ولنا عدد من الملاحظات بالنسبة لهذه القضية :

(أ) يجب أن نتخلص من اعتقاد خاطئ ، ولكنه شائع ، بأن شركات القطاع العام كانت رابحة قبل التأميم ، ثم أصبحت خاسرة بعد تأميمها . فقد ورث القطاع العام عددا كبيرا من الشركات الخاسرة عند اعلان قرارات التأميم (٣٢) .

(ب) من الخطأ الاعتقاد بأن كل شركات القطاع الخاص رابحة وكل

شركات القطاع العام خاسرة . ففي الحالتين هناك الربح وهناك الخاسر . وقد سبق أن أشرنا الى أرباح وخسائر بعض الشركات والهيئات العامة . ونشير الآن الى أن هناك « ٣٧٠ شركة انفتاحية تعيش حالياً وضع افلاس فعلى . ولا يحميها من اعلان الافلاس الا سكوت البنوك الدائنة عن مطالبتها بديونها » (٣٣) . كما نذكر أن دراسة لأوضاع الشركات المشتركة (وهى شركات خاصة بحكم قانون الاستثمار أيا كانت نسبة مساهمة شركات القطاع العام فيها) قد أوضحت أن نسبة العائد على اجمالى الأموال المستثمرة (وقد كان أكثر من نصفها قروضاً من البنوك) لم تزد عن ١٤٪ فى سنة ١٩٨٤ ، وبلغت ٧٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (٣٤) . وعلى عكس الشائع ، فان المعلومات المتاحة لا تؤيد الفرض القائل بأن القطاع العام يدخل فى تكوين شركات بحثاً عن رؤوس الأموال . فقد وجد أن مساهمات القطاع العام كانت تزيد عن مساهمات الشريك الأجنبى فى رؤوس أموال هذه الشركات المشتركة . كذلك لم يتضح أن تكوين هذه الشركات كان مدفوعاً بدوافع التطوير التكنولوجى أو الادارى أو التسويقى . والظاهر أن الدافع الأساسى كان هو التخلص من القيود على حركة الادارة فى شركات القطاع العام (٣٥) .

(ح) تؤيد الدراسات الدولية المقارنة لأداء الشركات العامة والخاصة ، انه ليست هناك أسباب للتفوق كأمينة فى طبيعة الشركات المملوكة للقطاع الخاص ، وأن الشركات التى تتمتع بالكفاءة موجودة أيضاً فى كل من هذين القطاعين . وفى دراسة للنقل الجوى ، لوحظ أن شركة الخطوط الجوية البريطانية وهى شركة قطاع عام لم تكن تدار بكفاءة بالمقارنة بشركات الطيران الخاصة العاملة فى المملكة المتحدة أو غيرها من الشركات الأجنبية الخاصة . ولكن ذلك لا يعنى أن الملكية العامة هى السبب فى ضعف مستوى أداء هذه الشركة . فالمقارنة مع شركات عامة وخاصة أخرى ، قد أوضحت أن أكفأ شركة للطيران فى العينة التى تمت دراستها هى شركة الخطوط الجوية الكندية ، وهى شركة قطاع عام . وقد أرجعت الدراسة الفارق فى مستوى الأداء بين الشركتين الى أن الشركة الكندية تعمل فى سوق تنافسية للطيران وهى سوق الطيران فى أمريكا الشمالية . بينما معظم الخطوط التى تعمل عليها الشركة البريطانية محكومة باتفاقات تحدد عدد الشركات العاملة عليها وأسعار التذاكر وطاقات التشغيل . أى أن انخفاض الكفاءة مرجعه غيـساب المنافسة ، وليس طبيعة الملكية (٣٦) . كذلك لوحظت نتائج مشابهة فى سوق النقل بالعبارات والهوفركرافت . غير أن المصاعب لم تكن دائماً من نصيب الشركات العامة فى هذا المجال . فقد فشل عدد من الشركات الخاصة عندما دخلت هذه السوق التى تتسم بدرجة عالية من المنافسة واضطرت بعد سنوات

من الخسارة الى بيع عملياتها الى شركات أكبر . والمغزى هو أن الشركات الخاصة ليست شركات كفاء بالضرورة ، أى لسبب كامن فى كونها مملوكة ملكية خاصة ، وأن ضغوط السوق أكثر فاعلية فى التخلص من الشركات ضعيفة الأداء فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام . كذلك لوحظ أن تحول بعض الشركات من نطاق الملكية العامة الى نطاق الملكية الخاصة ، لا يجعلها أكثر كفاءة اذا ظلت تتمتع بأوضاع احتكارية . والمثال على ذلك شركة الغاز البريطانية التى تعمل فى بيع الأجهزة المنزلية التى تستغل بالكهرباء أو بالغاز . وأخيرا أوضحت بعض الدراسات أنه حيثما توجد منافسة فى السوق ، فإن التفوق فى الأداء لا يكون بالضرورة من نصيب القطاع الخاص . فقد كان التفوق فى الأداء لشركات عامة فى بعض أسواق الكهرباء فى أمريكا وأسواق التأمين فى ألمانيا الغربية فبرغم خضوع هذه الشركات لقواعد تفصيلية فيما يتعلق بالأسعار والأرباح ، إلا أنها كانت تعمل فى سوق تمويل الشركات الخاصة ولا تسيطر فيه الشركات العامة إلا على نصيب صغير نسبيا ، أى فى سوق تنافسية للغاية (٣٧) .

ولذا تخلص الدراسة المشار اليها الى نتيجة تبدو منطقية للغاية ، وهى أن الملكية ليست فى حد ذاتها هى الدافع للكفاءة ، وإنما الدافع ينتج من التفاعل بين الملكية والمنافسة . « فعندما تكون أسواق المنتجات تنافسية ، فإن الأداء الأضعف يعاقب بتناقص نصيب الشركة من السوق وانخفاض أرباحها . وإذا كانت أسواق رأس المال فعالة ، فإن هذا يؤدي الى انسحاب الشركات الخاصة الفاشلة من السوق . وهكذا فإن الانضباط الذى يفرضه السوق التنافسى وسوق رأس المال يؤدي الى تحسين الأداء فى القطاع الخاص أكثر مما يؤدي اليه فى القطاع العام » (٣٨) .

(د) ان مقولة الكفاءة المتميزة للقطاع الخاص وأن الحكومة هى أسوأ تاجر وأتعس صانع التى ردها آدم سميث والتي يردها البرجوازيون السلفيون فى المراكز الرأسمالية ومن يدورون فى فلكهم من أبناء العالم الثالث . . . هى مقولة اذا جاز انطباقها فى عهد المشروعات الفردية الصغيرة فى القطاع الخاص حيث لا تنفصل الملكية عن الادارة ، فإنه لا يسوغ تطبيقها فى عهد الشركات الضخمة ذات الفروع العديدة محليا ودوليا والتى تضطلع بشئونها ادارة محترفة . فاذا كانت هناك فوارق ملموسة فى ادارة الشركات الكبرى العامة والخاصة ، فإن ذلك لا يرجع فى المقام الأول الى اختلاف طبيعة الملكية . وإنما يرجع - بغرض التساوى فى ظروف السوق وسلامة القرار الاستثمارى أصلا - الى ما يلقى على كاهل المشروعات العامة عادة

من أعباء اجتماعية (دعم غير مباشر ، عمالة زائدة ، مشاركة فى الربح ٠٠٠ الخ) ، وعدم الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى ادارة هذه المشروعات (٣٩) ٠ واذا تم هذا الفصل (وتم أيضا اصلاح المناخ العام للادارة الاقتصادية) فليس هناك ما يحول دون تفوق المشروعات العامة على المشروعات الخاصة ، خاصة مع ميل المشروعات العامة للتمتع بميزة الحجم الأكبر والامكانات التكنولوجية الأرقى ٠

(هـ) وحتى اذا سلطنا - جدلا - بأن المشروع الخاص أكفأ من المشروع العام فى ظروف موحدة ، أى دون اغداق للامتيازات على القطاع الخاص وتكبير القطاع العام بالأعباء الاجتماعية ، فإن مجموع نشاط المشروعات الخاصة فى ظل « تحرير » الاقتصاد قد ينطوى على ضياع وهدر كبير للموارد من المنظور القومى أو الكلى ٠ بعبارة أخرى ، اذا كانت المشروعات الخاصة تحقق الكفاءة على المستوى الجزئى ، فإن محصلة هذه المشروعات قد لا تحقق الكفاءة على المستوى الكلى ٠ وقيام المشروعات العامة يساعد على تطبيق الفجوة بين الكفاءة على هذين المستويين بما يوفره من ظروف مواتية للتخطيط الفعال ٠ ومن المفيد فى هذا الصدد أن نذكر ما قاله د ٠ الامام من « أن الصالح الاقتصادي العام يفرض الالتزام بمعايير تختلف عن تلك التى يسترشد بها القطاع الخاص ، خلال المراحل الاولى للتنمية التى يتصف فيها الهيكل الاقتصادي بالاختلال التى تحتاج الى نظرة أبعد مما يأخذ به القطاع الخاص ٠ أن ضرورة القطاع العام هى ضرورة اقتصادية قبل أن تكون ضرورة اجتماعية تعزى اليه كما لو كانت هى الضرورة الوحيدة لوجوده » (٤٠) ٠

(و) ان القول بأن القطاع العام له أنشطة تتلاءم مع طبيعته ، والقطاع الخاص له مجالات أخرى تتفق مع طبيعته أيضا ، هو قول محل نظر على أحسن الاحتمالات ٠ واذا قصرنا المعالجة على الدول النامية ، فسوف نجد أن بعض المجالات مثل الصناعات الثقيلة تؤول الى القطاع العام ، ليس بالضرورة لاعتبارات الكفاءة الأكبر فى الادارة والتشغيل عن القطاع الخاص ، ولكن لاحجام القطاع الخاص عن الدخول فيها لضخامة النفقات الاستثمارية وطول فترة الانتظار ريثما يتحقق عائد مجز ، وربما انخفاض العائد أصلا بالمقارنة بالعائد من أنشطة أخرى ، أو لارتفاع درجة المخاطرة ٠ ومن جهة أخرى ، فمن المستحب أن تبقى الصناعات الثقيلة وبعض الأنشطة الأساسية فى مجالات المصارف والتأمين والنقل الجوى والسكك الحديدية وما إليها من « القمم الهيمنة » للاقتصاد ، فى اطار الملكية العامة حتى يمكن للدولة السيطرة على حركة الاقتصاد القومى والتوجه نحو التنمية المستقلة ٠

أما باقى المجالات فيمكن أن يعمل فيها القطاعين العام والخاص دون احتكار أى منهما لأى مجال . وكما يقول د . على السلمى « أى نشاط يمكن أن تقوم عليه ادارة قطاع عام أو ادارة قطاع خاص » (٤١) . لقد انتقد البعض مثلاً قيام شركات القطاع العام ببيع سندات وشات الطعمية والبقول أو بيع السمك المقلى والمشوى من منطلق أن القطاع الخاص يستطيع أن يقوم بهذه الانشطة بكفاءة أكبر . ولكن أحدا لم يقدم الدليل على أن شركات القطاع العام التى تؤدى هذه الخدمات هى شركات فاشلة لأسباب متصلة بعجز الادارة الداخلية لها ، وليس لأسباب خارجة عن ارادتها مثل التسعير الاجتماعى . والواقع أن دخول القطاع العام فى مثل هذه المجالات يمكن أن يشكل أداة للحد من شطط القطاع الخاص فى رفع الأسعار ، ومن ثم توفير مثل هذه الأطعمة الشعبية بأسعار معقولة لعامة الناس . والغريب أن من هاجموا القطاع العام لقيامه ببيع البقول والطعمية ، لم يحركوا ساكناً عندما تحول بيع البقول والطعمية الى بيع الشاورمة والكباب التى لا يمكن وصفها بأنها أطعمة شعبية . ومع ذلك فليس هناك ما يمنع من اشتغال القطاع العام بإنتاج سلع أو خدمات غير شعبية . فطالما كانت هذه العمليات ناجحة بمقياس الربحية التجارية ، فإنها تكون مفيدة من حيث أنها يمكن أن تساعد على تسعير بعض المنتجات الشعبية بأسعار معتدلة . وهى سياسة قد لا تستطيع الدولة مطالبة القطاع الخاص باتباعها .

وربما يكون من المفيد أن نذكر أن تقديم الاطعمة الشعبية فى الدول الرأسمالية المتقدمة يتم فى حالات كثيرة من خلال شركات خاصة ضخمة ذات سلاسل منتشرة فى ربوع البلاد (مثل ويمبى وكنتاكي فرايد تشيكن وماك بيرجر) ، ولا يقتصر تقديمها على المشروعات الصغيرة والقطاع غير النظامى كما هو الشأن فى معظم الدول النامية . وهذه الشركات الضخمة تنفصل فيها الملكية عن الادارة ويقوم على ادارتها مديرون بالأجر . ولا يرجع نجاح هذه الشركات الى كونها مملوكة ملكية خاصة ، وانما الى توافر المقومات الادارية والتنظيمية والتسويقية السليمة ، وعدم اقتصرها على الادارة المباشرة والتجائها الى نظم مرنة مثل التوكيل والتأجير طبقاً لشروط ملزمة (كما هو الشأن عندنا فى بيع المنتجات البترولية فى محطات الخدمة) . وليس هناك ما يحول دون اتباع شركات قطاع عام لهذه النظم الادارية ، بفرض تساوى الظروف العامة المؤثرة على كلا القطاعين العام والخاص .

وأخيراً فيما يتعلق بمستوى الخدمة ، فيكفى أن نذكر ما حققه القطاع العام فى السينما والمسرح والموسيقى من ارتفاع بمستوى الخدمات الفنية

والثقافية فى الستينات ، وأن نتأمل ما آل اليه حال هذا القطاع بعد ذلك عندما أطلق العنان فيه لقوى السوق والمشروعات الخاصة . ان هذا لا ينفى تدنى مستوى الخدمة فى حالات كثيرة فى مشروعات القطاع العام ، ولكن يجب البحث عن السبب فى مجال آخر غير مجال الملكية .

(ز) ان الكفاءة فى التشغيل والادارة لا تتوقف فى نهاية الأمر على الملكية فى حد ذاتها ، بقدر ما تتوقف على المناخ العام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، ودرجة الاستقرار التى تتمتع بها السياسات العامة ، ومدى انتشار السلوكيات غير المشجعة على الكفاءة كالفساد والطفيلية وغياب المشاركة وتفشى السلبية ، وضعف الرقابة على المال العام ، بل وغياب الضوابط على استخدام المال الخاص (كما تعلمنا من شركات توظيف الأموال مؤخرًا) . هذا بالطبع فضلا عن أصول الادارة السليمة للمشروعات التى قد تحترم أو تهدر بغض النظر عن الملكية ، والمثال على ذلك هو أن اختلال الهياكل التمويلية بارتفاع نسبة القروض الى رأس المال نتيجة للتساهل الشديد فى الاقراض من جانب البنوك مرض مشترك تعاني منه شركات عامة وخاصة عديدة ، كما تعاني البنوك العامة والخاصة نفسها من نتائج . والحق أن المناخ العام فى مصر غير مشجع على الكفاءة والارتقاء بها ، لا فى القطاع العام ولا فى القطاع الخاص . كما أنه فى ظل هذا المناخ يصبح القطاع العام مصدرًا هامًا من مصادر اثناء القطاع الخاص ، وتزيد احتمالات انحرافه عن خدمة الصالح العام .

خلاصة القول فى مسألة الكفاءة اذن هى أن الفرق فى الكفاءة بين المشروعات العامة والمشروعات الخاصة لا يعود بالضرورة الى الاختلاف فى طبيعة الملكية ، ولا الى الاختلاف فى نوعية الأنشطة التى يمارسها كل منهما بل أنه قد لا يرجع الى اختلافات جوهرية فى مواصفات المديرين القائمين على هذه المشروعات (فقد أستمر نفس الاشخاص فى ادارة معظم الشركات البريطانية التى تحولت من ملك عام الى ملك خاص ، كذلك يشهد معظم المراقبين بالكفاءة الفنية للمدير المصرى فى شركات القطاع العام ، هذا فضلا عن أن نفس الاشخاص عندما يعملون فى ظروف أكثر ملاءمة يحققون نتائج أفضل) . وانما يرجع الفرق فى الكفاءة الى الاختلاف فى الفرص التى تواجه الادارة ودرجات الحرية التى تتمتع بها لاقتناص هذه الفرص . والأمير الملاحظ هو أن تنظيم القطاع العام والقواعد التى يعمل بمقتضاها فى مصر ، وفى دول كثيرة غيرها ، يحد من الفرص ودرجات الحرية المتاحة للمشروعات العامة . وهذا ما يجب العناية به والتركيز عليه اذا أردنا رفع مستوى الكفاءة

فى هذه المشروعات . لكن لاحظ أن المقصود هنا الكفاءة الاقتصادية .
أما إذا كان المعيار هو الكفاءة الاجتماعية أو العائد الاجتماعى ، فإن الأمر
ليس سيئاً كما يصور أو يتصور البعض . وفى مصر مثلاً : توصلت د . هبة
حنديسة من دراسة أوضاع العديد من شركات القطاع العام الى التالى :
« تشير الدلائل الى ارتفاع مستوى الكفاءة اذا قمنا بتقييم العائد الاجتماعى
على رأس المال المستثمر لعدد لا بأس به من وحدات القطاع العام » ، كذلك
« أوضحت بعض الدراسات التى أجريت أن السبب وراء معظم حالات انخفاض
معدل العائد الاجتماعى كان نتيجة تخطيط غير سليم للمشروع وسوء تخصيص
للموارد » ، وليس نتيجة لسوء التنظيم والادارة على مستوى الوحدة أو
لعيب فى الهيكل التنظيمى للقطاع العام » (٤٢) .

البيع أم الإصلاح ؟

ننتهى مما تقدم الى أن الحجج التى تقدم لبيع القطاع العام هى حجج
بعضها ضعيف وغير مقنع وبعضها فاسد أصلاً ويمكن أن يلحق بقضية التنمية
المستقلة أفدح الأضرار . وعلى الداعين لبيع القطاع العام لمجرد تشجيع
القطاع الخاص والتحرر من تدخل الدولة وافساح المجال لقوى السوق ، أن
يتأملوا الوضع الذى آل اليه الاقتصاد المصرى بعد أن فتحت الأبواب أمام
القطاع الخاص . وبعد أن أعطت له الفرصة للمشاركة فى كافة المجالات .
وبعد أن قدمت له امتيازات واغراءات عديدة ، وبعد أن أزيلت قيود كثيرة على
نشاطه . ماذا كانت النتيجة ؟ تعثر فى النمو الاقتصادى انتهى الى تدهور
الناتج المحلى الاجمالى فى سنوات الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ ،
وانحياز النمو للقطاعات الخدمية والتجارية على حساب ركود الزراعة
والصناعة ، وتضخم جامح يزيد الفقراء فقراً والاغنياء غنى ، وديون خارجية
جاوزت كل الحدود التى كان يمكن تصورها عندما قدمت الحكومة سياسة
الانفتاح الى الناس بحجة أنها ستريحنا من عناء الديون الخارجية (وذلك
بحلول الاستثمار العربى والاجنبى محلها) ، وفساد وطفيلية على نطاق
واسع ، وهروب وتهريب للاموال واستثمار لمخزونات المصريين خارج البلاد ،
وتفاوت كبير ومتزايد فى توزيع الدخل والثروات ، وبطالة واسعة الانتشار
خصوصاً بين صفوف المتعلمين ، وتفاقم لازمة الاسكان ، وتبعية متزايدة فى
مجالات حيوية كالغذاء والتمويل والتكنولوجيا والدفاع (٤٣) . وإذا كانت
تلك النتائج تحققت برغم بقاء قدر ضئيل من الانضباط الاقتصادى
والاجتماعى من خلال التدخل المباشر للدولة ومن خلال القطاع العام ، فالى
أى مدى يمكن أن تزداد الأمور تدهوراً اذا تم الاجهاز على القطاع العام بنقل

ملكته الى القطاع الخاص ، واذا ازداد الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة تقلصا ، واذا أصبحت سلوكيات القطاع الخاص هى المحدد الأساسى لحركة الاقتصاد المصرى ؟ (٤٤) .

أن لم يكن بيع القطاع العام حراما فهو أبغض الحلال ، ذلك أن القطاع العام يشكل جزءا أساسيا من رأس مال المجتمع المصرى ، أنه اللحم الحى للاقتصاد الوطنى الذى لا يجوز المساس به الا بعد ما تستنفذ كل الحلول وتسد كل الطرق التى يمكن أن تخلصه وتخلص الاقتصاد الوطنى من المشكلات الراهنة . فحتى بالمنطق الشخصى ، لا يلجأ الانسان الى بيع رأسماله الا كحل أخير بعد أن تستنفذ كل الحلول الأخرى . ويقينى هو أن الطريق ما زال مفتوحا لاصلاح أوضاع القطاع العام المصرى والارتفاع بمستوى استغلال طاقاته الانتاجية ، ومضاعفة مساهمته فى التنمية المستقلة والشاملة للمجتمع المصرى . وهذا ما سنوضحه فى القسم التالى من الورقة .

ثالثا : مشكلات القطاع العام المصرى لها حل أفضل من بيعه :

المشكلات :

- ان مشكلات القطاع العام تظهر أول ما تظهر فى ضعف قدرته على الانتاج برغم ما يملكه من أصول وطاقات انتاجية ضخمة . وتقدر احدى الدراسات أن معدل النمو فى انتاج القطاع العام (غالبا بأستبعاد البترول وقناة السويس) خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لم يزد عن ٣٪ سنويا ، وأن العائد على المال المستثمر قد انخفض من ٧٥٪ فى ١٩٧٥ الى ٤٨٪ فى سنة ١٩٨٥ ، وان الطاقات المعطلة فى هذا القطاع قد بلغت نحو ٢٥٪ من اجمالى الطاقة المتاحة فى أوائل أو منتصف الثمانينات (٤٥) . وتظهر هذه الطاقات المعطلة فى قطاع الصناعة بشكل بارز . وهى ترجع فى جانب منها الى قلة الاهتمام بالصيانة مع تقادم الأصول أو عدم توافر قطع الغيار أو مستلزمات الانتاج لنقص النقد الأجنبى . أو الى كثرة انقطاع التيار الكهربائى أو تغيب العاملين وقلة انضباطهم فى العمل ، أو الى نقص الطلب على المنتجات أو الخدمات فى الداخل والخارج (لانخفاض مستوى جودتها أو عدم قدرتها على المنافسة أو ضعف مستوى القدرات التسويقية أو التواطؤ على حجمها عن السوق لاتاحة فرصة أكبر أمام منتجات الشركات الانفتاحية) . ويترتب على نقص الطلب على المنتجات ليس فقط انخفاض الطاقة المستخدمة عن الطاقة المتاحة ، بل قد يترتب عليها أيضا تكديس المخزون السلعى لدى الشركات المنتجة أو لدى قنوات التوزيع ، مما

يعنى تعطل جزء من رأس مال المشروع (٤٦) • وترتبط مشكلات تغيب العاملين وقلة انضباطهم فى العمل بانخفاض مستويات أجورهم ، وعملهم فى ظروف صعبة لا تتوفر فيها الاشتراطات الصحية ومتطلبات الأمن الصناعى • وبطبيعة الحال فإن مشكلة الاجور جزء من مشكلة أعم هى تحديد الأجور على المستوى القومى • ولكن النتيجة المباشرة لانخفاض الأجور هى الاشتغال بأكثر من عمل واعطاء أقل الجهد للموظيفة ذات الأجر الأدنى وهى غالبا الوظيفة فى القطاع العام لتعويض الجهد الاكبر المبذول فى الوظيفة ذات الأجر الأعلى فى القطاع الخاص التقليدى أو شركات الانفتاح •

ولا تقتصر الطاقات المعطلة على الطاقات المادية ، بل أنها تنسحب أيضا على القوى العاملة • وهذا مرتبط بسياسة التوظيف بغض النظر عن حاجة العمل ولأغراض اجتماعية خالصة التى استمرت لسنوات طويلة (وان كان قد بدأ التوقف عن هذه السياسة ولم يعد القطاع العام « مجالا لامتناسص العمالة المتاحة فى السوق » ، وتم الاستعاضة عن تعيين عمالة جديدة باعادة تدريب العمالة الزائدة على أعمال جديدة تحتاجها الشركات الصناعية) (٤٧) • وبطبيعة الحال فان العمالة الزائدة تؤدى الى الارتفاع فى تكلفة الانتاج نتيجة لتضخم بند الأجور • وتشير دراسة تطور عناصر التكاليف المختلفة للعاملين ٨٣/١٩٨٤ و ٨٤/١٩٨٥ الى أن نسبة زيادة الأجور كانت أعلى من نسبة الزيادة فى أى عنصر آخر من عناصر التكاليف (٤٨) •

- ومن جهة أخرى ، تعاني شركات القطاع العام من اختلال الهياكل المالية حيث ترتفع نسبة القروض الى رأس المال ، ومن تدنى نسبة السيولة وانخفاض معدل دوران رأس المال • وهذه المشكلات مرتبطة فى جانب منها بتقصير الدولة فى مد شركات القطاع العام بالتمويل اللازم للتجديدات والتوسعات خاصة فى السبعينات ، مما أضطر الكثير منها لاستخدام الاقتراض المصرفى قصير الأجل والمكلف عادة لهذه الغاية • وقد انعكس ذلك فى تزايد مديونياتها للجهاز المصرفى فيما بعد • كما أن هذه المشكلات مرتبطة بمشكلة تراكم المخزون السلعى والعجز عن تصريف الانتاج السابق الاشارة اليها • وقد لوحظ انخفاض نسبة رأس المال الذاتى الى جملة الأموال المستثمرة فى القطاع العام ككل ، حيث بلغت ٢٨٪ ، كما بلغت نسبة المديونية الكلية نحو ٢٥٪ على مستوى القطاع العام ، وذلك فى أوائل أو منتصف الثمانينات (٤٩) •

وترتبط مشكلات نقص السيولة والاعتماد على الاقتراض فى تمويل الاستثمارات ، وكذلك مشكلات نقص العائد على المال المستثمر بمشكلة ضعف

الفائض القابل للتوزيع وهو مرتبط بسياسة التسعير والأجور والعمالة المفروضة على شركات القطاع العام من جهة ، والقواعد المنتظمة لتوزيع الفائض مما لا يترك مبالغ كافية لحوافز زيادة الانتاج ولإعادة الاستثمار من جهة أخرى (فى الوقت الذى لا توفر فيه الدول مخصصات كافية للتمويل طويل الأجل للاستثمارات) (٥٠) .

ومما زاد من حدة المشكلات التى يعانى منها القطاع العام ان بعض شركاته قد ساهمت فى مشروعات مشتركة تحت مظله ، فانون الانعاش » (اى الفانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤) ، برغم ان مرازها المالية لم تكن تسمح بذلك ، مما اضطرها لتغطية التزاماتها عن طريق الافتراض . بل ان بعض وحدات القطاع العام والهيئات العامة قد ساهمت فى مشروعات مشتركة فى الوقت الذى كانت تواجه فيه موافق شديدة الحرج فيما يتعلق بمديوناتها لديونك التجارية . كما قامت بعض الشركات التى كانت تمول جانبيا من استثماراتنا التايقة عن طريق قروض فضيرة الاجل بالمساهمة فى شركات مشتركة مما زاد من مشاكل المديونية والسيولة النقدية لديها . ومن جهة أخرى ، اقدمت على الدخول فى المشروعات المشتركة شركات صناعية عامة تعانى من وجود اصول انتاجية معطلة لديها . وكان الأجدى استخدام الأموال التى أسهمت بها فى المشروعات المشتركة فى تنشيط الأصول المعطلة لديها . ومن الغريب أيضا أن بعض شركات القطاع العام قد ساهمت فى قيام مشروعات مشتركة تعمل فى نشاط مماثل لأنشطتها الأساسية مما أوقع بها غير قليل من الضرر الذى تمثل (ضمن أمور أخرى فى تزايد المخزون السلعي الراكد أو بطء حركته) . وإذا كان العائد على المال المستثمر فى شركات القطاع العام قد قدر بنحو ٥٪ فى سنة ١٩٨٥ كما سبق ذكره ، فان العائد على مساهمات شركات القطاع فى المشروعات المشتركة لم يتجاوز ٢٥٪ فى نفس السنة حسب تقدير الجهاز المركزى للمحاسبات (٥١) . أى أنه حتى من منظور العائد المالى البحت ، كان من الأجدى توجيه الأموال لتحسين الطاقات الانتاجية وزيادتها فى القطاع العام ، بدلا من المساهمة فى مشروعات مشتركة ثبت فشلها . ولكن هذا الحكم يفترض ما هو غير قائم ، وهو وجوب تغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة للمسؤولين عن اتخاذ قرارات المشاركة وللمستفيدين بشكل أو آخر من قيامها .

الأسباب :

ان المشكلات السابق ذكرها يمكن ارجاعها الى عدد من الاسباب أهمها

ما يلى :

١ - الخلط بين مفهوم قطاع الأعمال العام ومفهوم قطاع الخدمات الاجتماعية العامة : فقد دأبت الحكومة على النظر الى القطاع العام كمؤسسة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين ، وكوسيلة لتوفير الدعم بطريقة مستترة فى مرحلة الانتاج . ومن هنا جرى تحميل وحدات القطاع العام بتكاليف اضافية (العمالة الزائدة مثلا) أو حرمانه من إيرادات ممكنة (بالتسعير الاجتماعى مثلا) ، فضلا عن أيولة معظم الفائض المتحقق الى الخزانة العامة أو الى هيئات أخرى (مثل بنك ناصر الاجتماعى الذى لم يعد نشاطه مقصورا على الأعمال الخيرية كما كان مخططا عند انشائه) . وهكذا اختلطت الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الاجتماعية فى ادارة القطاع العام ، وأصبحت الاعتبارات الاجتماعية أسهل وسيلة للتستر على انخفاض الكفاءة فى المشروعات العامة .

٢ - التمييز بين القطاعين العام والخاص لصالح الأخير ، وذلك باغداق الامتيازات والاعفاءات على القطاع الخاص ، وتركه يفلت من كثير من الالتزامات العامة بما فى ذلك دفع الضرائب المستحقة عليه ، فضلا عن عدم تقيده بقوانين العمل والأجور ومشاركة العمال فى الادارة والارباح كما فى القطاع العام . وفى الوقت الذى تحررت فيه أسواق العديد من السلع التى تواجه القطاع الخاص ، ظل القطاع محكوما بسياسات سعرية لا تراعى التغير فى التكاليف .

٣ - الإهمال المتعمد للقطاع العام طوال معظم الفترة التى مضت منذ اعلان سياسة الانفتاح . فقد أهملت متطلبات تجديد الطاقات الانتاجية وتوسيعها أو حتى صيانتها والمحافظة عليها ، وحدث تقاعس عن تزويد القطاع العام بالاستثمارات اللازمة ، مما أدى الى مشكلات نقص السيولة وتراكم المديونيات وغيرها مما سبق التعرض له ، وان كان الاهتمام بالاحلال والتجديد قد نال القسط الأكبر من استثمارات الخطة الخمسية الأخيرة .

٤ - انعدام التوازن بين حقوق العمال وحقوق الادارة . فالأخيرة لها اليد الطولى ، فى الوقت الذى تفرض فيه الوصاية من جانب الحكومة على النقابات العمالية ، ويحرم العمال من حق الاضراب وحق التفاوض الجماعى على الأجور وساعات وظروف العمل مع الادارة ، وتحولت مشاركة العمال فى مجالس ادارات شركات القطاع العام الى مشاركة شكلية .

٥ - فقدان القطاع العام لأفضل عناصره الادارية وخيرة عمالته المنتجة وذلك نتيجة تثبيت أو انخفاض مستوى الأجور فى القطاع العام ، مع السماح

باطلاقها فى القطاع الخاص التقليدى والانفتاحى ، والسماح فى نفس الوقت بالهجرة الى الخارج دون قيود تذكر .

٦ - ضعف التخطيط والتنسيق والمتابعة والرقابة على القطاع العام .
وذلك بعد نفاك الهيئات المركزية التى كانت تتولى هذه المهام (المؤسسات العامة) وقيام مؤسسات هزيلة لا تقدر - ويبدو أنه لم يرد لها أن تقدر - على الاضطلاع بهذه المهام . هذا فضلا عن انحسار نفوذ التخطيط بوجه عام منذ اعلان الانفتاح والاتجاه لافساح أوسع مجال ممكن لعمل قوى العرض والطلب .

٧ - غياب الديمقراطية والمشاركة والرقابة الشعبية وفساد المناخ العام الذى يعمل فى ظله القطاع العام ، مما أدى الى استنزاف هذا القطاع ، وتراكم مشكلاته ، مع التستر عليها أو التهوين من أمرها ، وتحوله الى أداة للتربح من جانب بعض العاملين فيه ومن بعض المتصلين به من القطاع الخاص .

الحل المقترح :

الموضح من استعراض مشكلات القطاع العام وأسبابها أن العلاج يقتضى تغييرا فى السياسات الاقتصادية العامة والمناخ أو البيئة التى تعمل فيها وحدات القطاع العام ، وذلك :

(أ) لازالة الضغط على القطاع العام من الخارج من خلال اغراءات الدخول مع الاجانب فى مشروعات مشتركة ، أو بقوة جذب القوى المنافسة للعمالة والخبرات الادارية الجيدة ، وتدنى مستويات الاجور فى الوقت الذى يحاول فيه القطاع الخاص التربح على حساب القطاع العام بشتى الوسائل بما فى ذلك الرشوة والتواطؤ وكل صور الفساد والافساد المتصورة .

(ب) ولتوفير مناخ منضبط للعمل من خلال تقوية التخطيط وايجاد هيئات أكثر فعالية للتنسيق والرقابة بين وحدات القطاع العام ، واشاعة مناخ ديمقراطى يزيد من الرقابة والمشاركة الشعبية فيما يتعلق بعمل المؤسسات العامة .

(ج) انتهاء التحيزات القائمة للقطاع الخاص ووضع سياسة موحدة للاسعار والاجور وعلاقات العمل تنطبق على مختلف قطاعات الاقتصاد

القومى ، لانتهاء فرضى الاسعار والأجور فى القطاع الخاص ، ولأخذ التكاليف الواقعية للانتاج فى حسابات القطاع العام .

(د) وبالمفصل بين الإعبارات الاقتصادية والإعبارات الإجتماعية فى ادارة القطاع العام ، ومن المهم فى هذا الصدد ترحيل الدعم الى مرحلة الاستهلاك النهائى من خلال صندوق خاص للدعم يرتبط بالموازنة العامة للدولة ، وتحديد الاسعار فى القطاع العام على أسس اقتصادية وانهاء الخلل الراهن بين الأسعار والتكاليف .

والى جانب ذلك فان العلاج المقترح يشتمل على الأمور التالية :

(أ) إعادة تنظيم القطاع العام فى ضوء الأسس الاقتصادية المتعارف عليها لتكامل الانشطة رأسيا أو أفقيا ، وبحيث يمكن دمج الوحدات الصغيرة فى وحدات أكبر ، كى يتيسر التخطيط المشترك لكل قطاع ويتم التنسيق بين عمل القطاعات لمختلفة بسهولة . والمهم أن تكفل أكبر درجة من المرونة فى تخير الاشكال التنظيمية لكل قطاع بما يتناسب مع ظروف العمل فيه .

ومن المهم فى هذا الصدد تشجيع المنافسة فيما بين وحدات القطاع العام التى تمارس نفس النشاط كحافز للتطوير التكنولوجى والادارى وتحسين المنتجات وخفض التكلفة .

(ب) كفالة مزيد من المرونة وحرية الحركة لإدارة الشركات العامة ، على أن يواكب ذلك فى نفس الوقت اطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها وانتهاء التجريم الحالى (المشكوك فى دستوريته) للاضراب السلمى من جانب العمال ، والسماح بحق التفاوض الجماعى على الأجور بين العمال والادارة فى اطار السياسة العامة التى تعتمدها الحكومة للاسعار والأجور والدعم .

ومن الأهمية بمكان ادراك أن اعطاء المديرين للشركات العامة حرية أكبر للحركة من خلال التشريع قد لا يكفى لحل المشكلة . فهناك عائق نفسى يتمثل فى اعتياد المديرين على التصرف فى بيئة مقيدة ، ومن ثم فقد يحتاج الأمر الى بعض الوقت للتكيف مع المناخ الجديد الذى يكفل لهم حريات أوسع فى الادارة . ولكن العائق الأكبر قد يأتى من وجود مستوى ادارى أعلى يمكن له أن يعين المديرين أو يفصلهم ويقيم أداءهم أو يصرح لهم بالحصول على الائتمان أو غير ذلك من الأمور ، مما قد يجعل المديرين يتصرفون وفق

رغبات المستوى الأعلى . ولذا فان استعمال الحريات الاوسع المعطاة للادارة يظل مرهونا بمواقف المستوى الادارى الأعلى وبمدى جدية الرغبة فى التفويض الحقيقى للسلطات . كذلك يجب أدراك أن حرية الحركة للمديرين وتفويضهم سلطات المستويات الأعلى قد يضر أكثر مما يفيد ما لم تحدد المستويات الأعلى تحديدا دقيقا الأهداف المطلوب تحقيقها من مديرى الشركات العامة وتتابع أداءهم وتكافئهم أو تعاقبهم على نتائج أعمالهم . ولذلك يجب أن تقترن حرية الادارة بنظام جيد لتوجيه المديرين للمعمل فى خدمة الصالح العام ، حتى لا يساء استخدام هذه الحرية . وهذا النظام يشمل ٣ عناصر : تحديد الاهداف الخاصة بالمشروعات ومعايير تقويم الأداء ، ونظام دقيق للمعلومات يمكن من متابعة عمل المشروعات العامة ، ونظام للمحافز يجعل مستوى دخول المديرين والعاملين فى المشروع متوقفا على المتابعة الفعلية لمستوى الأداء فيه (٥٢) .

(ج) علاج مشكلات التمويل فى القطاع العام عن طريق تحويل المديونيات المستحقة للقطاع العام المصرفى على شركات القطاع العام الى مساهمات لبنوك القطاع العام فى رأس مال هذه الشركات ، حفاظا على الملكية العامة لهذه الشركات وتخليصا للشركات من عبء المديونية المتراكمة من جهة أخرى . كذلك يمكن المساعدة فى تمويل شركات القطاع العام بطرح سندات مضمونة العائد ومحمية ضد التضخم على الجمهور .

(د) توثيق العلاقة بين وحدات القطاع العام وهيئات البحث العلمى والتكنولوجى من أجل المساعدة فى حل المشكلات الفنية أو الاقتصادية أو الادارية التى تواجه تلك الوحدات على أسس علمية وفى اطار الاعتماد المتزايد على الموارد والقدرات المحلية . وكذلك من أجل مساعدة هيئات البحث بشكل أكثر فعالية فى رفع مستوى تأهيل القيادات والعاملين فى وحدات القطاع العام .

الصواشى

(١) الواقع أن المقصود بمصطلح Privatization فى الكتابات الغربية يتخلى مسألة بيع المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، وان كانت تلك المسألة أكثر اثاره للجدل من غيرها . فالمصطلح يشير الى ثلاثة أمور على الأقل وهى :

(أ) التأميم العكسى denationalization ، أى بيع الأصول المملوكة للقطاع العام الى القطاع الخاص . ويطلق على هذا الاجراء أيضا divestiture ، ولكن هذا قد يتضمن تصفية المشروع العام .

(ب) تخلى الدولة عن التحكم فى المشروعات العامة deregulation بادخال المنافسة فى المجالات التى كانت مغلقة على المشروعات العامة عن طريق فتح هذه المجالات أمام القطاع الخاص .

(ج) التعاقد على التشغيل أو على توفير بعض الخدمات مع القطاع الخاص Contracting ، كما فى حالة منح امتياز Franchising تشغيل خطوط الاتوبيس داخل مدينة معينة الى شركة خاصة ، أو منح حق ادارة فندق أو تحويل مهمة نظافة المصالح الحكومية أو الموانىء أو الشواطىء مثلا الى شركات القطاع الخاص .

أنظر :

J.A. Kay and D.J. Thompson, "Privatization : A Policy in search of a Rationale," **The Economic Journal**, No. 96, March 1986, p. 18; Samuel Paul, "Privatization and the public Sector", **Finance and Development**, Vol. 22, No. 4, Dec. 1985.

(٢) للمزيد حول التغييرات التى طرأت على القطاع العام ، راجع : فؤاد مرسى ، مصير القطاع العام فى مصر ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ومحمود المراغى ، القطاع العام فى مجتمع متغير ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢ . أنظر أيضا : إبراهيم العيسوى (محرر) ، مستقبل القطاع العام فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مايو ١٩٨٨ .

(٣) وقعت الحكومة المصرية اتفاقا « للتثبيت الاقتصادى » مع صندوق

النقد الدولي فى مايو ١٩٨٧ ، وأعقبه مباشرة الاتفاق فى نادى باريس على اعادة جدولة المتأخرات والفوائد والاقساط المستحقة على مصر حتى نهاية يونيو ١٩٨٨ . وما زالت المباحثات تجرى مع الصندوق من أجل المساعدة فى التوصل الى اتفاق آخر فى نادى باريس لاعادة جدولة خدمة الدين المستحقة على مصر خلال السنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٩ . وقد حال دون الوصول الى اتفاق مبكر مع الصندوق هذا العام زعمه أن الحكومة المصرية لم تلتزم بما تعهدت بتنفيذه من سياسات فى اتفاق مايو ١٩٨٧ ، ومن بينها بالطبع السياسات الخاصة بالقطاع العام . ومن المعروف أن الصندوق كان قد توقف عن دفع القسط الثانى من القرض الذى تعهد بتقديمه الى مصر ضمن اتفاق مايو ١٩٨٧ . وقد تضامن معه فى الضغط على مصر البنك الدولى (بوقف القرض المتفق عليه لاقامة بعض المشروعات) والحكومة الامريكية (بامتناع ممثلها فى بنك التنمية الافريقى عن الموافقة على تقديم قرض لمصر لتمويل اقامة بعض المحطات الكهربائية) ، وكذلك بعض الدول الرأسمالية الكبرى الدائنة لمصر (بتلكؤها أو امتناعها عن توقيع الاتفاقات الثنائية لاعادة جدولة الديون المصرية) . راجع : حديث وزير التعاون الدولى مع جريدة الأخبار فى ٢٢/٩/١٩٨٨ ، والأهرام الاقتصادية فى ٢٦/٩/١٩٨٨ .

(٤) الأهرام فى ١٦/٨/١٩٨٧ .

(٥) الأهرام فى ٢١/٨/١٩٨٧ .

(٦) المصور فى ٢٢/٤/١٩٨٨ .

(٧) الأهرام فى ٢٥/٨/١٩٨٨ . ومما يذكر أنه قد تم مؤخرا بيع فندق شيراتون الغردقة الذى يملكه القطاع العام الى مستثمرين من القطاع الخاص ، وتقلص نصيب الدولة فى ملكية هذا الفندق الى ٢٤٪ . وهو ما يعنى افلات الشركة الجديدة من الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، حيث لا تطبق هذه الرقابة الا على الشركات التى تملك فيها الدولة ٢٥٪ من رأس المال . ومن قبل تم التوسع فى اعطاء حق ادارة فنادق القطاع العام لشركات خاصة ، كما كانت قضية بيع فندق سان استيفانو بالاسكندرية موضع جدل ساخن هذا العام .

(٨) الأهرام فى ٢٠/٩/١٩٨٨ .

(٩) للمزيد حول تاريخ تدخل الدولة فى الدول الرأسمالية ، انظر :

أجناسى ساكس ، نماذج القطاع العام فى الاقتصادات المتخلفة ، ترجمة سمير عفيفى ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨٤ وما بعدها .

(١٠) مقتبس فى : أجناسى ساكس ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(١١) اسماعيل صبرى عبد الله ، تنظيم القطاع العام ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠ - ٢١ .

(١٢) للمزيد انظر معالجتنا لهذه المسألة فى : **مناهج قياس التنمية** ، مذكرة خارجية ١٤٤٦ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٢ - ١٦ .

(١٣) اجناسى ساكس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(١٤) فى هذا الصدد ، يقول هانسون : « الشئ الذى لا تستطيعه اية حكومة تعنى بالنهوض بالتنمية الاقتصادية السريعة ان تفترض أنها اذا قامت بتقديم الخدمات الاساسية فانها تترك ما عداها من الاعمال لتقوم بها فئة متحمسة من أصحاب رؤوس الاموال الخاصة . وحتى اذا توافرت الخدمات الأساسية ، وأعطيت الحماية للمشروع الخاص من المنافسة الخارجية عن طريق المغريات والقروض الرخيصة ، فان استجابة القطاع الخاص لخلق مشاريع جديدة وضرورية ربما تكون كما شاهدنا غير كافية اطلاقا » فى : هانسون ، **المشروع العام والتنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمد أمين ابراهيم المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٩٣ .

(١٥) ساكس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(١٦) انظر مثلا :

E.F. Schumacher, *Small is Beautiful*,
Harper and Row, 1973.

(١٧) انظر مثلا فى الآراء المستقبلية من هذا النوع رأى الفين توفلر الذى عرضه راجى عنایت فى : **ثورة حضارية زاحفة وماذا عن مستقبل مصر؟** دار الهلال ، ١٩٨٧ .

(١٨) هانسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٤ .

(١٩) حول العلاقة بين التنمية واقتصاد الحرب ، انظر : اجناسى ساكس **مرجع سبق ذكره** ، ص ١١٤ . وحول ضرورة الأخذ بسياسة اقتصاد الحرب فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى ، انظر : محمد زكى شافعى ، « التنمية فى مصر - ماضيها ومستقبلها » ، **الأهرام الاقتصادية** ، العدد ٩٨٦ ، ٧ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١٦ - ٢٠ ، وابراهيم العيسوى ، **المسار**

الاقتصادى المصرى وسياسات تصحيحه ، بحث قدم فى ندوة « السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى » التى نظمها المعهد العربى للتخطيط بالكويت فى ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٨ .

(٢٠) للمزيد حول هذه النقاط ، أنظر مساهمة د. على نصار : « حدود الاحتمالات المستقبلية للقطاع العام فى مصر » ، فى : إبراهيم العيسوى « (محرر) ، مستقبل القطاع العام فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٦ - ١١٧ .

(٢١) راجع مقالات روبرت أوكن وستيورات بتلر وستيف هانكى فى **Impact, No. 55 1986/3** . أنظر أيضا :

Elliot Berg, "Privatization : Developing a Pragmatic Approach", **Impact, No. 59, 1987/1**.

أحيانا يظن البعض أن البنك الدولى برىء من تهمة الضغط من أجل تصفية أو بيع القطاع العام . والواقع أن البنك الدولى ضالع فى هذه المسألة . واليك ما قالته واحدة من خبراء البنك مؤخرا فى هذا الصدد . تقول السيدة مارى شيرلى : « أن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطا من شروط الاقراض لأراض التكيف الهيكلى ، على سبيل المثال فى بوروندى ومالوى وبنما وتايلاند . أما فى توجو ، فقد قام البنك بدعم عملية تحويل المشروعات العامة الى مشروعات خاصة عن طريق ما يسمى الاقراض لدعم السياسات وكذلك بتقديم المعونة الفنية ٠٠٠ وفى دول متنوعة الأوضاع مثل الكونغو وجاميكا والفلبين وتركيا ، ويدعم البنك الاستعدادات الجارية لبرامج نقل المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، ويساعد فى مفاوضات البيع . وفى دول أفريقية عديدة ، يقوم البنك بتدبير الأرصدة التى سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص المحلى للمشروعات العامة من الحصول على قروض لاصلاح أوضاع هذه المشروعات » . أنظر :

Mary Shirely, "Promoting the Private Sector", **Finance and Development, March 1988**.

(٢٢) اجناسى ساكس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥ ، أيضا ٢٥٦ وما بعدها .

(٢٣) ٠٩ هانسون ، مرجع سبق ذكره ص ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢٤) نفس المصدر ، ص ٣٠٣ .

Léroy P. Jones, **Improving the Operational Efficiency** (٢٥)
of Public Industrial Enterprises in Egypt, USAID,
Cairo, 1981.

(٢٦) د محمد محمود الامام : « القطاع العام ضرورة للتنمية الاقتصادية المستقلة » **صوت العرب** ، عدد ١٠ يوليو ١٩٨٨ ، وهذا المقال رد على مقال كتبه د حازم الببلاوى فى **الأهرام** عن حل مشكلة الأموال الهائلة ببيع مشروعات القطاع العام الى مالكيها ، وعنوانه « الدولة والسيطرة على موارد الاقتصاد القومى » ، فى عدد ١١ مايو ١٩٨٨ .

Samuel Brittan, "Privatization : A Comment on Kay and (٢٧)
Thompson", **The Economic Journal**, No. 96, March
1986, pp. 33-38.

(٢٨) من حديث د عاطف صدقى مع ابراهيم نافع رئيس تحرير **الأهرام** فى جريدة **الأهرام** فى ٢١/٨/١٩٨٧ . وقد جاء فى هذا الحديث أن أصول القطاع العام (٢٩١ شركة + ٤٧ هيئة عامة) هى ١١٥ مليار جنيه ، وأن قيمتها بسعر السوق فى ذلك الوقت ٣٤٥ مليار جنيه . وأن ودائع القطاع الخاص بالجنيه المصرى ٢٧٣٧٩ مليون جنيه تمثل ٧٩٪ من القيمة السوقية لأصول القطاع العام (وردت النسبة فى الحديث على أنها ٦٦ /) . ويبدو أن الرقم المذكور للودائع هو قيمة اجمالى الودائع بالجهاز المصرفى بالعملة المحلية والعملات الأجنبية بالجنيه المصرى (أى مجموع ما يمتلكه القطاع العائلى وقطاع الاعمال الخاص وشركات القطاع العام والمؤسسات المالية الأخرى وغيرها من ودائع جارية وغير جارية بالنقد المحلى والاجنبى مقومة بالجنيه المصرى) . فقد بلغ هذا الرقم ٢٩٠٥٨ مليون جنيه فى يوليو ١٩٨٦ حسب ما جاء فى : **البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٧/٨٦** ، ص ٣٥ - ٣٦ . أما ودائع قطاع الأعمال الخاص فلم تزيد عن ٤٧٩٠ مليون جنيه ، كما أن ودائع القطاع العائلى بلغت ١٧٣٣٥ مليون جنيه ، أى أن مجموع ودائع القطاع الخاص (أعمال + عائلى) كانت ٢٢١٢٥ مليون جنيه فى يونيو ١٩٨٧ ، وهى تمثل ٦٤٪ من القيمة السوقية لأصول القطاع العام فى ذلك التاريخ .

(٢٩) راجع : ابراهيم العيسوى ، **المسار الاقتصادى** ، مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣٠) يأتى النصب والاستغلال من أن الاجراء العملى فى مقايضة الدين

بملكية الأصول الوطنية يتحصل فى أن يقوم بعض الرأسمالين الأجانب (وهم من النوع الطفيلى والمغامر عادة) بشراء دين مستحق على بلد من بلدان العالم الثالث لأحد البنوك التجارية الأجنبية (أو لحدى الحكومات الأجنبية) بأقل كثيرا من قيمته الفعلية ، ثم يطالب الحكومة المدينة بأسهم فى رأسمال بعض الشركات التى تمتلكها تساوى القيمة الفعلية الكاملة للدين مضافا إليها فوائده المتأخرة .

(٣١) مرجع سبق ذكره الأهرام فى ١٩٨٧/٨/٢١ . ورقم ٢٨٨ مليار جنيه للفائض يتفق مع ما جاء فى موازنة ١٩٨٨/٨٧ ضمن بنود الإيرادات الجارية (١٠٥٠ مليون جنيه أرباح شركات القطاع العام + ٨٠٠ مليون جنيه فائض هيئة البترول + ٢٩٤ مليون جنيه فائض هيئة قناة السويس + ١١٧ مليون جنيه فائض متحقق لهيئات اقتصادية أخرى + ٥٧٢ مليون جنيه فائض متحقق للبنك المصرى) .

(٣٢) والعهد فى ذلك على د . عبد الجليل العمرى ود . على الجريتلى فى تقريرهما الى المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد بمبادرة من الرئيس مبارك فى فبراير ١٩٨٢ .

(٣٣) - وردت هذه المعلومة فى مقال د . اسماعيل صبرى عبد الله : « الوقائع والأوهام فى شئون القطاع العام » ، الأهرام فى ١٩٨٧/٨/١٩ ، وهو مقال هام فى موضوع المقارنة بين كفاءة القطاع العام وكفاءة القطاع الخاص ودحض الدعوة لبيع القطاع العام .

(٣٤) انظر مقال د . على السلمى : « أوراق من ملف القطاع العام » فى الأهرام فى ١٩٨٧/٧/٢٤ . ويتضح من دراسة أوضاع ١٢٧ شركة قطاع خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ ، أنها قد حققت عائدا على المال المستثمر مقداره ٥٪ سنويا خلال تلك الفترة . انظر : مركز البحوث والدراسات التجارية القاهرة واكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، عرض موجز لنتائج الدراسة الشاملة للقطاع العام فى مصر ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٤٧ .

(٣٥) د . على السلمى ، المصدر السابق . ولذا فان المدخل الصحيح فى رأيه لتطوير القطاع العام هو تحريره من « القيود والمعوقات » ، وليس انشاء الشركات المشتركة .

(٣٦) Kay and Thompson ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢ - ٢٣ ، اعتمادا على مسح للدراسات التطبيقية المتاحة .

(٣٧) نفس المصدر ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ٢٤ .

(٣٩) أنظر فى تأييد هذا الرأى : هبه حندوسة ، « مستقبل القطاع العام فى مصر » ، فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات ، بحوث المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين فى مارس ١٩٨١ ، القاهرة ، ١٩٨٤ . وفيما يتصل بسياسة الأجور والعمالة تحديدا ، أنظر دراسة الدكتور على السلمى :

Aly El-Salmi, **Public sector management : An Analysis of decision-making and employment policies and practices in Egypt**, Technical Paper No. 6 of the ILO/UNDP comprehensive employment Strategy mission to Egypt, 1980, ILO, Geneva, 1983.

وقد أبرز « لى روى جونز » الاضرار التى تصيب الأداء الاقتصادى لشركات القطاع العام الصناعى نتيجة لسياسات التسعير المنخفض والتشغيل لعمالة زائدة عن الحاجة والاجور والحوافز وغير ذلك من القيود على حرية المديرين لهذه الشركات فى

Leroy P. Jones, *Improving the Operational Efficiency...*,
Op. Cit.

كذلك ذهب نفس الكاتب فى مقال آخر له الى أن هذه القيود لا تؤدى الغرض التوزيعى المفترض بكفاءة . بل انها تؤدى الى اعادة تحويل للدخل من النصف الأقر من السكان الى النصف الاغنى . أنظر :

Leroy P. Jones, "Public enterprise for whom ? Perverse distributional Consequences of Public Operational Decisions", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 33, No. 2, Jan. 1985.

(٤٠) د . محمد محمود الامام ، مصدر سبق ذكره .

(٤١) د . على السلمى فى « دائرة الحوار » بمجلة المهور ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٨٧ .

(٤٢) هبه حندوسة : « مستقبل القطاع العام ٠٠ » ، سبق ذكره ، ص ٤١٤ .

(٤٣) يمكن للقارئ أن يجد عرضا مفصلا للاداء الاقتصادى

والاجتماعى فى ظل الانفتاح فى بحث المؤلف السابق الاشارة اليه : المسار
الاقتصادى المصرى ٠٠ ، ص ١ - ٤٠ .

(٤٤) قد يكون من المفيد أن نذكر بالاضافة الى الوظائف الاخرى للقطاع
العام أنه يمكن أن يقوم بوظيفة الملجأ الاخير للحكومة ، تماما مثلما نعتبر
البنك المركزى هو الملجأ الاخير للبنوك التجارية . وهذا ما عبر عنه د .
عاطف صدقى فى حديثه مع مجلة **المصور** (مصدر سابق) حيث قال : « كما
أننا نلجأ الى القطاع العام فى حالة وجود مشكلة أو أزمة ، ونقدر عليه فى
تحديد السعر سواء بتخفيضه أو زيادة الكميات المنتجة . فى حين أن القطاع
الخاص لا يقبل أن تملى عليه سعرا أو تملى عليه شروط انتاج معينة . وهكذا
فالقطاع العام تستطيع أن تستخدمه **عند اللزوم** كأداة من أدوات السياسة
الاقتصادية » .

(٤٥) مركز البحوث والدراسات التجارية ٠٠ ، **مرجع سبق ذكره** ،
ص ١٢ و ص ٥٠ على الترتيب ، والتقدير الأخير بناء على دراسة فعلية
لأوضاع ١٥٩ شركة عامة .

(٤٦) يقدر حجم المخزون من المنتجات النهائية فى شركات الصناعة
بحوالى ٣٦٪ من الانتاج بسعر التكلفة ، **نفس المصدر** ، ص ٥٢ .

(٤٧) من حديث وزير الصناعة مع **الأهرام** ، **سبق ذكره** .

(٤٨) مركز البحوث والدراسات التجارية ٠٠ ، **سبق ذكره** ، ص ١٤ .

(٤٩) **نفس المصدر** ، ص ٥٣ - ٥٤ . وليس من الواضح ما اذا كانت
نسبة المديونية الكلية تعبر عن رصيد الديون المتراكمة الى رأس المال أو المال
المستثمر أو الانتاج .

(٥٠) حول قواعد التعامل على الفائض ، انظر : هبه حنسدوسة ،
مرجع سابق . انظر أيضا : محمد رضا العدل ، « نحو تنظيم أفضل للقطاع
العام فى مصر » ، **بحوث المؤتمر العلمى السابع للاقتصاديين المصريين** ،
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٦ - ٨ مايو
١٩٨٢ ، ص ١٢ . ومن الملاحظ أن الشركات لا تحتفظ بأكثر من ١٠٪ من
الارباح بعد الضريبة لتدعيم موقفها المالى . أما المخصصات الاجبارية الأخرى
فهى لا تعدو أن تكون ضرائب اضافية على القطاع العام ولا يخضع لها القطاع
الخاص بالطبع مثل : ٢٪ لبنك ناصر ، ٥٪ احتياطى شراء سندات حكومية ،

١٠٪ مقابل الاشراف والادارة ، ١٥٪ من نصيب العمال فى الربح الذى يذهب للخدمات المحلية والمركزية ، فضلا عن ٥٪ احتياطى زيادة التكاليف الرأسمالية .

(٥١) اعتمدنا فى هذه الفقرة على نتائج الدراسة التى أجراها الجهاز المركزى للمحاسبات عن الشركات المشتركة : تقرير عن مساهمة وحدات القطاع العام والهيئات العامة فى المشروعات المشتركة حتى ٣٠/٦/١٩٨٦ .

(٥٢) تلخص هذه الفقرة ما أوصى به لى روى جونز فى تقرير عن تحسين كفاءة تشغيل المشروعات الصناعية العامة فى مصر ، مرجع سبق ذكره . ومن المهم أن تمتد معايير التقييم لتشمل ليس فقط الربح ، ولكن أيضا الابتكار والتجديد التكنولوجى وتحسين الخدمة وتخفيض التكاليف . ومن المهم هنا أيضا مراجعة نظام التصرف فى الفائض المتحقق فى وحدات القطاع العام بما يتيح الفرصة لاعطاء حوافز ذات قدرة أكبر على التأثير على السلوكيات الانتاجية للعاملين .

★ ★ ★

التعقيب على بحث أ.د. ابراهيم العيسوي

للاستاذ الدكتور سلطان أبو علي

كلنا يعرف د. ابراهيم العيسوي كباحث جاد يهتم بالموضوعات الحيوية الجارية . والدراسة موضع التعقيب حلقة فى سلسلة هذه الدراسات . . والقضية كما أبرزها ليست مطروحة على الساحة الداخلية فحسب بل على مستوى العالم أجمع غريبه وشرقه ، وقد أعجبنى العنوان الذى تخيره للبحث حيث أنه يؤكد على الاهتمام المحورى الذى لا يجب أن يغيب عن أذهاننا ألا وهو التنمية . ومن هذا المنظور يجب أن نقدم الموضوع للنقاش - واسمحوا لى فى البداية أن أعقب على العنوان وهو ترجمة لموضوع Privatisation كما أفاد د. ابراهيم وقد ترجمه كبيع للقطاع العام . ونحن نعلم أن الـ Privatisation تعنى أكثر من هذا حيث أن الملكية قد تظل قطاع عام بينما الإدارة تكون على أساس إدارة قطاع الأعمال ، والاعتبارات التى أشار إليها د. ابراهيم قد تشير أيضا الى تحرير القطاع العام ذاته وتمكينه من أداء عمله بكفاءة أكثر ، وفى هذا الصدد أود أن أطرح تسمية عربية لاصطلاح الـ Privatisation وهو الخاصخصة وقد يبدو هذا المصطلح غريبا لأن الأذن لم تألفه الا أننا نفضله على مصطلح التخصيصية لسببين الأول أن اللفظ الأخير قد استخدم فى غرض آخر وهو بيان تخصيص الموارد ويحسن أن يكون هناك مصطلح علمى واحدا لتظهيره فى اللغات الأخرى . . والسبب الثانى أنه يمكن اشتقاق المصدر الميمى منه فتقول الشركات الخاصخصة بحيث يكون المعنى شاملا للعملية وليس مجرد تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة أو بيعها أو تملك بعض وحدات القطاع العام الى الشعب أو غيرها .

ولأغراض التعقيب سوف نقسم هذه الورقة الى أربعة أجزاء :

الجزء الأول :

ويتناول الأسباب التى دعت الى الخاصخصة . . ونحن نتفق معه فيما ورد به بصورة اجمالية الا أنه لنا على هذا الجزء ملاحظتان . . الأولى بالنسبة للعوامل التى أدت الى إعادة النظر فى حجم القطاع العام ، ونود أن نضيف عاملا له فى رأينا أهمية وهو تضخم حجم القطاع العام بحيث أصبح من العسير إدارته بكفاءة ، وذكرونا هذا الوضع بالمشروع الصغير اذا

توسع فانه يستفيد بمزايا الحجم الكبير ولكن بعد حد معين تظهر أضرار الكبر وتتناقص كفاءته وهذا عامل هام فى الاتجاه المذكور ربما يظهر بوضوح فى قرارات العراق الأخيرة بتحويل عديد من المشروعات الى القطاع الخاص .

أما بالنسبة للملاحظة الثانية ٠٠ فان الباحث يقرر أن هذه الورقة جاءت من منطلق واجب الباحثين العلميين المساعدة فى جعل الجدل الدائر حول مصير القطاع العام علميا ومستندا على الحقائق لا العقائد والأفكار المسبقة - (هذا النص ص ٢٣١) - وكنا نود أن يكون ما أتبعه د . العيسوى هو ذلك غير أن الشواهد الواردة فى البحث تفصح عن خلاف ذلك ففى الصفحة الثالثة يقرر أنه « بين هذين الاتجاهين رفض وقبول بيع القطاع العام » ستجد أيضا من يذهب الى رفض فكرة البيع ولكنه يسعى الى قتل فكرة القطاع العام ذاته ٠٠ وبغض النظر عما تحويه هذه العبارة من ارهاب فكرى فانها لا تتفق مع المنهج الذى اختاره للورقة .

وفى ص ٣٢٣ يقول أنه من الخطأ تفسير ظهور القطاع العام فى بلد رأسمالى على أنه دليل توجه الى الاشتراكية ٠٠ وفى ص ٣٣٤ فالبدان الرأسمالية المتقدمة لم تعلن التخلي عن الرأسمالية ولا تبني الاشتراكية أصلا حتى بعد تخلصها من القطاع العام دليل تغير جوهرى فى طبيعة القطاع الاجتماعى والسياسى أو القول فى ص ٣٤٧ « هذه الفلسفة الرأسمالية الحرة التى ولى عهدا وانقضى ولكن يحاول الرأسماليون السلفيون فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة والمنبهرون بالرأسمالية فى بعض دول العالم الثالث بعثها من جديد » ٠ وفى ص ٣٤٩ يقرر وهو (أى الخاصة) فى جوهره أسلوب لبناء الرأسمالية بأيد حكومية فى ظروف تعجز فيها الرأسمالية الخاصة عن الاضطلاع بمهامها المتعارف عليها فى تاريخ الرأسمالية الغربية ٠٠ وكل هذه العبارات فى البحث كثيرة تخرجه عن التحليل المبني على الحقائق والوقائع وتضعه فى دائرة العقائد والأفكار المسبقة على عكس ما أراد الباحث ٠٠ وللحق نقول أنه يصعب أن يتجرد الباحث فى العلوم الاجتماعية من العقائد ، ومن الأمانة أن نقر بذلك بدلا من محاولة الايحاء بالعكس ، واعتقد أن د . ابراهيم صقر أشار الى ذلك فى جلسة الافتتاح وربما ماقاله د . العيسوى فى عرضه الموجز من أنه كاشتراكى يقدم هذا أو ذاك ربما كان أغنانا عما ورد لأنه يقدم من وجهة نظر اشتراكية - وهذا حقه ولكننا يجب ألا نوحى بأن مايقدم هو وجهة نظر موضوعية .

(١) مبررات وجود القطاع العام :

(٢) والجزء الثانى من الورقة (من ص ٣٣١ - ٣٧٦) يعدد لنا الأسباب

التي تدعو الى وجود القطاع العام فى التغيرات الحديثة فى مفهوم التنمية وهذا يذكرنا بما اشتهر به الاقتصاديون من ميل نحو افتراض أشياء لا توجد فى الواقع ثم لا يلبثوا أن يثيروا حولها جدلا طويلا ؟ ومن أمثلة هذا مانسب الى كينز حول دالة الاستهلاك وهل يكون الميل الحدى متناقضا أم ثابتا . ويصبح ذلك كمن يجادلون فيما اذا كان الديك يبيض أم يلد ؟ فمن الذى قال بأن الدعوة الى الخاصصة بما فيها بيع بعض وحدات القطاع العام وتمليكها الى الشعب تعنى الغاء القطاع العام ؟ ان القطاع العام موجود موجود فى مختلف النظم الاقتصادية . ولم يطالب أحد بالغائه ولكن التساؤل هو حول حجمه الملائم والأنشطة التى يعمل فى مجالها . واذا كان قد توسع بأكثر من اللازم - فى ضوء معايير الكفاءة فما هى الاجراءات الواجب اتباعها من منطلق ترشيد السياسة الاقتصادية ؟ .

أما بعض الملحوظات الأخرى على هذا الجزء فنذكر منها :-

(١) (من ص ٣٣٧) يقرر الباحث « الرأى عندى أن التطورات الحديثة فى مفهوم التنمية قد أعطت قوة إضافية لأسباب ومبررات التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الدول بأساليب شتى فى مقدمتها اقامة قطاع عام كبير وقوى ومؤثر فى دول العالم الثالث » وهذا القول يتناقض مع ما ذكره فى (ص ٣٤٤) حيث يقول « فالعالم الثالث اليوم فى أزمة طاحنة نتيجة للطريق الخاطيء للتنمية الذى سار فيه الكثير من بلدانه (فى الستينات والسبعينات) ويظهر هذا التناقض جليا اذا تساءلنا عن هذا الطريق ! والاجابة ترد فى بداية الورقة حيث يقول « كان من المسلم به أن تدخل الدولة ضرورى للخروج من التخلف ووضع المقومات السليمة للتنمية . . . وكان من المسلم به أن تدخل الدولة ضرورى للخروج من التخلف ووضع المقومات السليمة للتنمية . . . وكان من المسلم به أن انشاء القطاع العام يمثل أحد التغيرات الهيكلية اللازم أحداثها » ص ٣٢٦ وشاهدت الستينات والسبعينات التأميمات وتوسع تدخل الدولة وكانت النتيجة هى الأزمة الطاحنة فكيف نعود الى القول بأن « قيام القطاع العام خاصة من خلال التأميم - كان ولايزال ضروريا لتمهيد المناخ السياسى الملائم للتنمية المستقلة » (ص ٣٤٣) ان الاتساق الداخلى للورقة كان يحتم المناداة بتقليص القطاع العام على عكس ما قال به الدكتور العيسوى واذا كان القطاع الخاص لا ينشئ الا الأنشطة الطفيلية والصناعات الخفيفة والاستهلاكية » . (ص ٣٥٠ - ٣٥١) فلماذا ينادى الكاتب بقيام القطاع العام فيها خاصة من خلال التأميم - فهل نريد أن نكبل القطاع العام بمزيد من العقبات والمشكلات ؟

(ب) من الأسباب التى أوردتها الكاتبة كتبرير لتوسع وجود القطاع العام ما يعانيه المجتمع من شرور الاحتكارات الخاصة والتركز فى الثروة والتفاوت الشديد فى توزيع الدخل .

وهنا نساءل وماذا عن احتكار القطاع العام وما يلحقه من ضرر بالأفراد نتيجة لانتفاء الاختيار ؟ وهل صحيح أن قيام القطاع العام يؤدى الى اقلال التفاوت فى توزيع الدخل ؟ وهل أفضل السبل لتوقى شرور الاحتكارات الخاصة هو أن يحل محلها احتكارات أخرى ؟ هذا زعم يحتاج الى اثبات وبراهين قد لا يسعفه واقع الدول التى بها قطاع عام « كبير وقوى ومؤثر » .

(ج) ان القول بأن « اقامة قطاع عام كبير ومؤثر ضمانة ضرورية لفعالية التخطيط » (ص ٣٤٢) تفضيل شخصى للكاتب لا تؤيده فيه التجارب الحديثة للتخطيط وما أدخل عليه من تطورات .

(د) نخشى أن يكون التنبؤ الذى أوردته الكاتبة فى (ص ٢٤٥) من أن « النظرة المستقبلية بعيدة المدى تقتضى التوسع المستمر للقطاع العام ، ما هو الا أحد تنبؤات الاقتصاديين التى يثبت عكسها وهذا ما تسانده غالبية الشواهد المعاصرة وعلى رأسها بيروسترويك وجورباتشوف .

٣ - مشكلات القطاع العام المصرى :

وإذا انتقلنا مباشرة الى الجزء الأخير من الورقة (على أن نعود بعد قليل الى الجزء الثالث) نجد أنه يعالج مشكلات القطاع العام المصرى وطرق حلها (ص ٢٦٩ - ٢٧٥) وهذا موضوع قتل بحثا وليس هذا مجال مناقشة المقترحات الواردة لاصلاحه حيث أنها تخرج عن السياق الأساسى للموضوع المطروح من ناحية « ومن ناحية أخرى نقول بأن الخاصخصة لا تتعارض مع اصلاح القطاع العام بل ان رفع كفاءته هو هدف أصيل من أهدافها .

٤ - الدعوة لبيع القطاع العام المصرى :

نعود الآن الى الجزء الثالث والذى يمثل السياق الأساسى للورقة وهو ما يحلو للدكتور/ العيسوى تسميته ببيع القطاع العام المصرى . (ص ٢٤٦ - ٢٦٩) وتتفق مع الكاتبة فى أن التنمية تعنى التغيير الهيكلى للاقتصاد القومى . كما أنها عملية طويلة الأجل لا تتم فى سنة أو سنتين ، بل ان مرحلة الانطلاق

وحدها تستغرق فترة تربو على عشر سنوات . وكذلك فان التنمية عملية ديناميكية تتغير أساليبها بتغير الظروف والملابسات المحيطة ، فاذا تبدلت الظروف والأوضاع السائدة فى الاقتصاد الوطنى فلا بد أن تتغير السياسات والاجراءات عما كان متبعاً فى السابق كما تواكب الظروف الجديدة بدون التخلّى عن الهدف الاستراتيجى وهو التنمية . واذا تمسكنا بسياسات الماضى فى ظل الظروف المختلفة فيكون هذا هو التخلّف وليس العكس .

فاذا سلمنا بهذا يجب أن ننقل مباشرة من التعميم الى التخصيص أى الى مصر فى الوقت الحاضر . فماذا نجد ؟ نجد أن الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلات نوجزها فى عجز الموازنة العامة للدولة ، وعجز ميزان المدفوعات ، وتراكم حجم الديون وتضاعف أعباء خدماتها . وتصاحب هذا مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية . وأدت كل هذه الظروف - ضمن ظروف أخرى - الى تناقص معدلات التنمية بدرجة كبيرة . وفى بحث آخر للدكتور/ العيسوى يقرر أن معدل نمو متوسط دخل الفرد أصبح سالباً وبغض النظر عن مدى صحة التقديرات الرقمية أو مدى دقتها . فاننا نجتمع على أن هناك تراجعاً فى معدلات التنمية فى مصر فى الوقت الحاضر . ومن ثم فاننا فى أشد الحاجة الى وضع « حل شامل » للمشكلات التى يواجهها الاقتصاد المصرى حتى يستعيد حيويته من جديد ويستأنف مسيرته قدماً نحو آفاق أعلى من التقدم .

ان هذا الحل الشامل يتضمن استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية المختلفة بحيث توجد المناخ العام الملائم لتسارع التنمية واحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة . وأحد هذه المكونات الاستراتيجية هو ما يتعلق بدور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى الاقتصاد القومى . وهذا هو الموضوع الأساسى للبحث الحالى . فقد نما القطاع العام فى مصر خلال الخمسينات والستينات نمواً كبيراً وأسهمت السياسات التى اتبعت حينئذ فى تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالمتنقلية بين فئات الشعب وانتفى الشعور بالطبقية الذى كان سائداً قبل يوليو ١٩٥٢ وقد ساعدنا على ذلك وجود الأرصدّة الاسترلينية المتراكمة منذ الحرب العالمية الثانية ، واهمال الانفاق على صيانة البنية الأساسية بالاضافة الى الصغر النسبى فى حجم السكان .

أما الوضع الراهن فقد تغير بطريقة جذرية . وأهمها عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة (يفوق ١٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى) وتراكم الديون مما يصعب معه - تنفيذ كافة المشروعات الجديدة اللازمة لأغراض

التنمية بواسطة القطاع العام . كما أن القطاع الخاص لديه مدخرات كبيرة فى الداخل والخارج يمكن توجيهها نحو الاستثمار العينى فى مصر . والاعتبارات الديناميكية للتنمية تتطلب فى الوقت الحالى اعطاء الأولوية للكفاءة وذلك من أجل تحقيق مزيد من العدالة فيما بعد لكل هذه الاعتبارات أصبحت الخاصصة ضرورة للاقتصاد المصرى ليس كاجراء أيديولوجى ولكن كملاءمة للاوضاع السائدة والأهداف المراد تحقيقها خصوصا وأن القطاع العام وتوسعه فى الخمسينات والستينات جاء كرد فعل لظروف خاصة وليس بعد تقييم شامل لآثاره الاقتصادية وامكانيات ادارته .

بعد هذه النظرة الشاملة ننتقل الى بعض النقاط التفصيلية التى أسماها الكاتب دعوى تحقيق واحد أو أكثر من أهداف الخاصصة .

(٦) القول بأن القطاع الخاص المصرى هو قطاع خاص من نوع خاص (ص ٣٨٧) اذا تملك جزءا من وحدات القطاع العام القائمة قول لم يحالفه التوفيق . فقد قيل قديما من علمك هذه الحكمة ؟ فقيل : رأس الذئب الطائر . ان القطاع الخاص المصرى تعرض للتأميم والمصادرة فاذا أردته أن يقدم على الاستثمار الصناعى فعليك أن تعطيه اشارة واضحة على تشجيعه على ذلك . ومن ثم فان الخاصصة تعتبر مكونا رئيسيا من مكونات خلق المناخ الملائم وبث الثقة فى القطاع الخاص للاقدام على الاستثمار طويل الأجل فى القطاعات الانتاجية المختلفة .

(ب) القول بأن النموذج اليابانى دعم صافى لقطاع الأعمال الخاص وهو فى جوهره أسلوب لبناء الرأسمالية بأيدى حكومية (ص ٣٤٩) غير صحيح . ان القضية ليست هى اقامة الرأسمالية أو هدم الاشتراكية . ولكن الهدف الذى اتفقنا عليه هو تحقيق التنمية فاذا كان هذا هو الطريق الوحيد المتاح فى الوقت الحاضر فهل يعترض عليه الكاتب ؟

(ج) افترض الباحث أن بيع بعض وحدات القطاع العام سوف تؤدى الى آثار توزيعية سالبة (ص ٣٥٢) وهذه النتيجة تعتمد على طريق التمليك ، فاذا تم للعمال وتوزعت الأسهم على عدد كبير من أفراد الشعب فانه من المتوقع أن يؤدى البيع الى تحسين توزيع الدخل وليس تدهوره .

(د) ان التشكيك فى استخدام حصيلة البيع فى أغراض الاستثمار (ص ٣٥٤) أو حتى زيادة الانفاق الجارى الذى يفيد الفقراء ومحدودى الدخل أكثر من غيرهم (ص ٢٩) ان صح فهو يدعم عدم الثقة فى ادارة المال

العام ومن ثم يشكك فى جدوى القطاع العام بعكس ما أراد الكاتب أن يبرهن عليه .

(ه) ان القول بأن اعادة هيكلة القطاع العام لا يطمئن (ص ٣٥٤) ماهو الا دعوة للمجمود والتخلى عن الديناميكية ومن ثم التخلى عن التنمية ذاتها .

(و) ما أورده الكاتب عن المشتري المحتمل (ص ٣٥٥ - ٣٥٦) لا يستند الى الحقيقة فضلا عن استخدام صفات كنا نود أن يتجنبها الكاتب مثل وصف تعبیر تملك القطاع العام للشعب بالشعار الخادع .

(ز) اما موضوع البيع للجانب (ص ٣٥٦ - ٣٥٨ - فيرفضه الكاتب خشية أن يمتد الى التراث القومى وان فيه نصب واستغلال . ومن منطلق الخوف فان على المرء أن يبقى فى منزله خشية أن تصدمه سيارة وفى هذه الحالة أيضا لا يضمن الحياة حيث من الممكن أن يتهدم عليه المنزل .

وإذا لم تستطع الدولة أن تميز بين ما تشرك فيه الأجانب وما لا تشركهم فيه فكيف تطمئن أنها سوف تحقق التنمية . أما القول بأن المشاركة نصب واستغلال فهل معنى ذلك أن الكاتب يفضل الديون وما تفرضه من فوائد بغض النظر عن ربحية المشروعات التى استثمر هذه الديون فيها ؟

(ح) يثير الكاتب عددا من المعوقات التى قد تواجه عملية بيع بعض وحدات القطاع العام ومن هذه المعوقات : معارضة أصحاب المصالح والمستغلين للقطاع العام لمصالحهم الذاتية ولا أعتقد أن الدكتور العيسوى يؤيد الاستسلام لكل هذه المعارضة . ومنها أيضا مشكلة الاختيار فهل تكون هى الوحدات الربحية أو الخاسرة ؟ بل يرتبط أيضا بحجم الوحدة ، ومدى استراتيجية النشاط التى تعمل به وغيرها . ومن الممكن أن تجد الوحدات الخاسرة من يشتريها اذا عرضت بسعرها الحقيقى ، أما المغالاة فى تسعيرها فيكون من السفه أن يقدم قطاع خاص أو قطاع عام على شراء أية وحدة خاسرة أو حتى رابحة مغالى فى سعر بيعها .

(ط) والنقطة الاخيرة التى سوف نتعرض لها هى قضية الكفاءة . وقد ابقيناها للخاتمة نظرا لأهميتها ، فمن الجانب النظرى ليس من الضرورى أن تكون شركات القطاع العام دائما وأبدا أقل كفاءة من شركات القطاع

الخاص ولكن بصورة عامة توجد مبررات كافية لتوقع هذا الوضع وذلك
للاسباب التالية :

أولا : ان الشعور بالمسئولية العامة فى معظم الدول النامية لم يصل
الى الدرجة التى تجعل الافراد يديرون وحدات القطاع العام بذات الاهتمام
الذى يبذونه بالنسبة لممتلكاتهم الخاصة .

ثانيا : يندر أن تطبق قواعد المكافأة والجزاء بطريقة فعالة فى الدول
النامية ومن ثم تنتفى الرهبة اللازم توافرها لكى يحسن ادارة رأس المسال
العام .

ثالثا : نقص عدد المديرين الكفاء لدى القطاع العام لسبب أو لآخر
وعندما يتوسع هذا القطاع توسعا يفوق القدرات الادارية المتوافرة فتكون
النتيجة نقص الكفاءة وانتشار الخسارة فى شركات القطاع العام . وكذلك
فان الكاتب لا يتفق مع القول بأن القطاع العام لا يتلاءم مع طبيعة بعض
الانشطة ويكفى للرد على ذلك أن نذكره بكفاءة المزارع الخاصة فى الاتحاد
السوفيتى وتلك المملوكة ملكية جماعية ؟ أو ما يحدث فى الفنادق أو شركات
المقاولات فى الدول الاشتراكية . واستخدامها للمصالح الخاصة وليس
للمصالح العام . أما القول بأن دخول القطاع العام فى مثل هذه المجالات
(بيع سندويتشات الطعمية والفول والسمك المقلى ٠٠٠ الخ) (ص ٢٦٥)
يمكن أن يشكل أداة للحد من شطط القطاع الخاص فى رفع الاسعار فهو قول
خاطىء اذ أنه يؤدى الى زيادة الاستهلاك وهدر الموارد على المدى الطويل)
وعاجلا أو آجلا لن تستطيع الدولة المحافظة على الاسعار المنخفضة أنخفضا
غير حقيقى ويضطر فى النهاية الى رفع الاسعار بنسب رهيبه (وهذا ما يحدث
الآن فى يوغوسلافيا وبولندا وعديد من الدول الاشتراكية) .

ويبدو أن نفى الدكتور / العيسوى لانخفاض كفاءة القطاع العام تقوم
على عاطفة لا يساندها حقيقة . ويظهر تحليل أداء شركات القطاع العام
الصناعى أن ٧٨ شركة من مجموع ١١٦ شركة قد تحمل خسائر عامى
١٩٨٦ / ١٩٨٧ . وان مجموع ارباح الشركات الرابحة كان ٣٥٢ مليون
جنيه فى عام ١٩٨٧ فى حين بلغت الخسائر ٥٨١٢ مليون جنيه أى أن النتيجة
الصفافية هى خسارة مقدارها ٢٢٨٨ مليون جنيه وكذلك فان نسبة الفائض
الى اجمالى الايراد الجارى يقل عن ٦٪ فى ١٦ هيئة قطاع عام فى أنشطة
مختلفة من مجموع ٢٢ هيئة قطاع عام فى سنة ١٩٨٧ وكذلك لوحظ بوجه

عام أن نسبة الاجور فى القيمة المضافة تتزايد بغض النظر عن تحقيق الشركة للربح أو بتحمل الخسارة . وبالنسبة للشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ نجد أن نسبة الربح الى الخسارة للقطاع الخاص تبلغ ٢٢٢ فى المشروعات الزراعية والانشائية فى حين كانت ٢٧ للقطاع العام وفى الصناعة ١٢ و ٨٢ . على التوالى أما فى قطاع التمويلية والخدمية فقد كانت ٤٥٧ للقطاع الخاص فى حين كانت ٩٤ . للقطاع العام . ولا توجد احصاءات عن أداء الشركات الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ أو للمشروعات الفردية التى يديرها أصحابها ولكن يعتقد بأن مستوى الربحية أعلى بكثير من نظيرها فى القطاع العام . اذن نتوقع أن زيادة حجم القطاع الخاص سوف ترفع من كفاءة الاقتصاد المصرى .

وفى الختام فان الخاصصة ليست مستوردة كما يحلو للبعض القول بهذا وليس من زمن الانفتاح فقط فقد اتبعتها مصر منذ القرن التاسع عشر واتبعتها فى أعقاب سنة ١٩٥٢ بالنسبة للإصلاح الزراعى والاسكان وغيرها كما أنها ليست سياسة جديدة أو مستحدثة وهدفنا الأصلى هو تحقيق التنمية الشاملة فى مصر والخاصصة ان هى الا أجزاء من اجراءات متكاملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل . واللجوء اليها لا يستند على اعتقاد أيديولوجى كما أنه ليس استراتيجية وانما سياسة من أجل الملائمة للاحوال الاقتصادية السائدة فى مصر . ويبدو أن معارضة د . العيسوى لهذه السياسة نابعة من التأثر الشديد بوجهات نظر الماضى التى تغيرت مكوناته ومقوماته . وفى هذا يقول الكسندر جراى « أن أى وجهة نظر اذا ما عبر عنها يبدو أنها لا تندثر كلياً وفى فترات الانتقال كتلك القائمة حالياً تطن اذاننا بهمسات الموتى من الرجال » .